**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم المالية والمحاسبية**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

**التخصص: محاسبة**

# دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد المالي

## - دراسة ميدانية –

**من إعداد الطلبة:**

شهاب شبرو

فريد عدائكة

محمد صدام ذياب

**تحت إشراف الأستاذ:**

د. رضا زهواني

**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| **عقبة ريمي** | **أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي** | **رئيسا** |
| **د. رضا زهواني** | **أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي** | **مشرفا ومقررا** |
| **محمد البشير زبيدي** | **أستاذ محاضر – ب – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي** | **ممتحنا** |

**السنة الجامعية: 2016/ 2017**

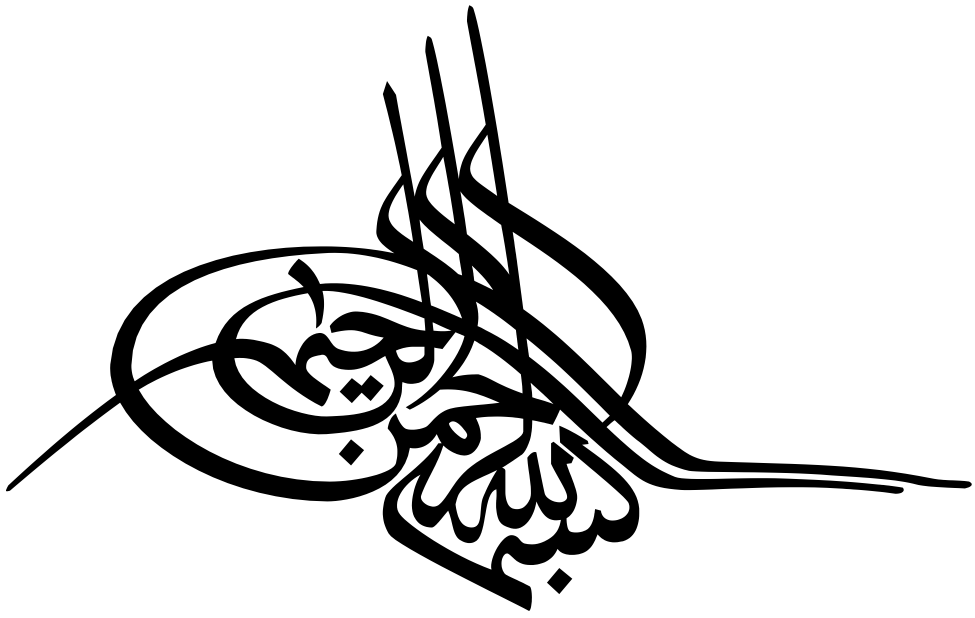

{ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا
تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ
وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۙ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٧٨ }

- سورة النحل الآية :78 –

صدق الله العظيم

# إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

أما بعد فأهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى الوالدين الكريمين الذين لم يتقاعسا لحظة واحدة في السهر على راحتي وتربيتي، وهما الفضل كله بعد الله في كل ما وصلت إليه من إنجازات وأشواط مقطوعة في مسيرتي الدراسية.

## إلى الوالدة العزيزة

التي تحملت معي وصبرت لشقائي وقاسمتني حلو الحياة ومرها ومشاقها، والدتي التي فرحت لفرحي وتأسفت لحزني، والتي لم تفارقني دعواتها بالنجاح وإكمال المسيرة الدراسية، وأدعو الله أن يحفظها ويطيل في عمرها.

## إلى الوالد العزيز

الذي لا أتمر عليه لحظة واحدة إلا وفكر في رؤية فلذات كبده في قمة النجاح ليرتاح ويطمئن لأنه أوصلنا إلى بر الأمان، وأدعو الله أن يطيل في عمره.

وإلى أحبابي إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي الحلو والمر، إلى زملائي، أصدقائي وأحبائي داخل الجامعة وخارجها، وإلى كل من ساهم في وصولي إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة من أساتذة ومعلمين من الابتدائية إلى غاية الجامعة

لكم جميعا أهدي ثمرة مجهودي هذا

شهاب تبرو

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الغاليين من قال فيهما الله تعالى:

## «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا »

إلى من لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها , إلى التي قال في حقها رسولنا الأعظم :أمك ثم أمك ثم أمك ,إلى أول من رأت عيني ونطق لساني ونبع حناني وزاد عطائي والتي أسعى لرضاها وأطمع في دعائها إلى من جنتي تحت قدميها , إلى التي حملتني جنينا وربتني صغيره ورعتني كبيراً , إلى التي مهما قلت وقلت فلن توفيها بعض دينها , إلى أول كلمة لفظت بها وأغنى هدية أحبها قلبي وأصدق كلمة في الوجود , إلى التي يعجز اللسان عن وصفها و تعجز النفس عن رد جميلها ,إلى التي أشتاق إليها و أنا معها ،

أمي الحنونة الغالية حفظها الله

إلى قدوتي ومثلي الأعلى إلى من فطرني المولى على حبه والإحسان إليه جعله فخرا لي ما حييت , إلى الذي بعفوه علمني كيف أحب أن أكون، إلى من أعتز بوجوده في هذه الدنيا , إلى أحلى كلمة يرددها لساني إلى أجمل كائن عرفته عيوني إلى أنقى وأقوى حب أحس به قلبي , إلى الذي لا مثيل له وذكره يزيدني فخرا , إلى من علمني معنى الرجولة وساهم في تربيتي وسعى جاهدا من أجل أن أكون في أعلى وأفضل المراتب , إلى الذي كان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم ويسر لي سبيل الحياة

أبي الحبيب والغالي رعاه الله

إلى من تقاسمت الحياة معهم أخواتي: "ليلى , أيضة , راضية , رياض , آمنة , آلاء "

وإلى زوجتي المستقبلية حبيبتي سناء

وكل أصدقائي وأحبائي كل باسمه وإلى أساتذتي الكرام.

وإلى جميع طلبة سنة ثانية ماستر محاسبة وإلى من يسعهم قلبي ولم تسعهم أوراق مذكرتي هذه. إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا .

عدائكه فريد

# الإهـــــــــــــداء

**يامــن أجـمل إسمــك بــكل فخر ....يامن أفتــقدك منذ ألــفين وثــلاثة عــشر**

يامن يرتعش قلبي لذكرك ....يامن أودعتني الله .... إليك أهدي هذا البحث

## روح أبـــــي الـــغالي

أبي رَجُـــــلٌ انطبقت عَليه أوصَافُ الملائكةِ .. أم مَـــــلاكٌ انطبقت عَليه أوصافُ الرجالِ

ooooooooo

إلى نور العيون... ورمش الجفون ... والسر المكنون ... والحب المفتون ... والعقل الموزون

والصدر الحنون ... إلى البلسم الشافي ... والقلب الدافي ... والحنان الكافي

إلى تلك المرأة العظيمة...إليكي أهدي هذا البحث

## أمـــي حفضـــها اللـــه

ooooooooo

إلى من أرى السعادة بأعينهم وأرتاح وأنا بينهم إلى من شاركوني في حضن أمي

## إخـــوتي وأخـــواتي كـــل بـــإسمه

ooooooooo

## إلـــى كتـــاكيت الـــبيت

ooooooooo

إلى اللذين شاطرت معهم تفاصيل أيامي وذكرياتيي **أصدقائي** أدام الله شملهم ... إلى من يستحق كل التقدير

والإحترام مؤطري الفاضل: **د.رضا زهواني**

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

ذياب محمد صدام

# شكر وعرفان

أول وقبل كل شيء نتقدم بالشكر لله الذي لا يحمد على النعم سواه

الذي شرفنا بنعمة العلم وأمرنا ووقفنا إليه فعلمنا ما لم نعلم

الله تبارك وتعالى.

فربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت بها علينا وعلى والدينا وأن نعمل

عملا صالحا ترضاه وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين، فالحمد لله حتى

ترضى والحمد لله إذا رضيت والحمد لله بعد الرضاء.

اللهم أقبل العمل مع قلته والجهد مع ضآلته، والسعي مع شوائبه، عز جاهك وجلّى

ثنائك ولا إله إلا أنت.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المؤطر رضا زهواني

الذي أمد لنا يد المساعدة ونصائحه التي كانت منهج لنا في هذا البحث.

كما نتوجه بالشكر الجزيل وفائق الاحترام إلى كل الأساتذة الأفاضل بجامعة الشهيد حمه لخضر

بالوادي عموما وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية خصوصا.

وإلى كل من ساهم على إخراج هذا العمل إلى النور.

فإن وفقنا فمن الله وإن أخطأنا فمن الشيطان ومنا.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية التطبيق السليم لحوكمة الشركات الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مساهمتها في تحسين الأداء العام لشركة، وضمان استقرارها و التزامها بإفصاح والشفافية، من اجل حماية حقوق المساهمين ومختلف أصحاب المصالح، فقد تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث،و بعدها تم تحليل نتائج الاستبيان و باستعمال أساليب وأدوات إحصائية، تبن بان مبادئ حوكمة الشركات لها علاقة ارتباطيه قوية بالفساد المالي والإداري.

ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ضرورة اقتصادية واجتماعية، وان مبدأ اعتراف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، على تحسين أداء، ومبدأ الضمان الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة وتحديد مسؤولياتهم و الإفصاح السليم في الوقت المناسب والشفافية الجيدة من أهم المبادئ التي لها دور فعال في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات واعتمادها على إجراءات عادلة وشفافة للحد من الممارسات الغير شرعية، و تعزيز الثقة في الإدارة، الأمر الذي من خلاله يساعد على زيادة جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، الفساد المالي والإداري.

**Résumé:**

Cette étude vise à déterminer la bonne application de l'efficacité de la gouvernance d'entreprise, ce qui conduirait à la lutte contre le phénomène de la corruption financière et administrative, par sa contribution à l'amélioration de la performance globale de l'entreprise et assurer sa stabilité et son engagement Bavsah et de transparence, afin de protéger les droits des actionnaires et les différentes parties prenantes, le questionnaire a été utilisé comme outil de recherche, puis ont été analysés et les résultats du questionnaire en utilisant des méthodes et des outils statistiques, l'adoption des principes de gouvernance d'entreprise qui ont une forte corrélation entre la corruption financière et administrative.

L'une des principales conclusions de cette étude, de respecter les principes de gouvernance d'entreprise et de la nécessité socio-économique, et que le principe de la reconnaissance des droits des différents acteurs et leur rôle dans la gestion, améliorer les performances et le principe de garantir un contrôle efficace du conseil d'administration sur la gestion de l'entreprise et déterminer leurs responsabilités et la communication appropriée en temps opportun et transparent le bien des principes les plus importants qui ont contribué à réduire le phénomène de la corruption financière et administrative, afin d'activer les bonnes pratiques de gouvernance d'entreprise et d'adopter une procédure équitable et transparente pour lutter contre les pratiques illégales, et de promouvoir la confiance dans l'administration, qui, par mon Promettant d'attirer plus investissements nationaux et étrangers.

**Mots-clés:** la gouvernance d'entreprise, la corruption financière et administrative.

# قائمة المحتويات


| قائمة المحتويات | الصفحات |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر وتقدير | |
| الملخص | **I** |
| قائمة المحتويات | **III** |
| قائمة الجداول | **VI** |
| قائمة الملاحق | **IX** |
| قائمة الاختصارات | **X** |
| مقدمة | **أ - د** |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية** | **34-06** |
| تمهيد | **06** |
| **المبحث الأول:** الأدبيات النظرية حول الدراسة | **07** |
| ❖ **المطلب الأول:** مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات | **07** |
| أولا- نشأة حوكمة الشركات | **07** |
| ثانيا- مفهوم حوكمة الشركات | **08** |
| ثالثا- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات | **09** |
| رابعا- أهمية حوكمة الشركات | **10** |
| خامسا- أهداف حوكمة الشركات | **12** |
| سادسا- مبادئ حوكمة الشركات | **13** |
| ❖ **المطلب الثاني:** مفاهيم عامة حول الفساد المالي والإداري | **18** |
| أولا- مفهوم الفساد وأنواعه | **18** |
| ثانيا- أسباب الفساد المالي والإداري وخصائصه | **21** |
| ثالثا- مظاهر الفساد المالي والإداري وأثاره | **24** |
| **المبحث الثاني:** الأدبيات التطبيقية حول الدراسة | **29** |
| ❖ **المطلب الأول:** الدراسات العربية | **29** |
| أولا- دراسة العابدي دلال | **29** |
| ثانيا- دراسة عميري صافية | **29** |

| | |
|---|---|
| ثالثا- دراسة هاني محمد خليل | **30** |
| ❖ **المطلب الثاني:** الدراسات الأجنبية | **31** |
| أولا- دراسة Karen Moris | **31** |
| ثانيا- دراسة John D. Sullivan, Ph.D., Executive Director, CIPE | **31** |
| ثالثا- دراسة Jan Cottrysse | **33** |
| خلاصة الفصل | **34** |
| **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية** | **79-36** |
| تمهيد | **36** |
| **المبحث الأول:** الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية | **37** |
| ❖ **المطلب الأول:** طريقة إجراء الدراسة الميدانية | **37** |
| أولا- مجتمع الدراسة | **37** |
| ثانيا- عينة الدراسة | **37** |
| ❖ **المطلب الثاني:** الأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية | **38** |
| أولا- أدوات جمع البيانات | **38** |
| ثانيا- الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة | **39** |
| ثالثا- البرامج المستخدمة في معالجة البيانات | **41** |
| **المبحث الثاني:** نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها و مناقشتها | **41** |
| ❖ **المطلب الأول:** عرض النتائج الدراسة الميدانية | **41** |
| أولا- النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة | **41** |
| ثانيا- النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات الاستبيان | **44** |
| ❖ **المطلب الثاني:** تحليل الفقرات واختبار فرضيات الدراسة | **50** |
| أولا- تحليل فقرات الدراسة | **50** |
| ثانيا- اختبار فرضيات الدراسة | **65** |
| خلاصة الفصل | **73** |
| الخاتمة | **75** |
| النتائج | **75** |
| التوصيات | **76** |
| آفاق الدراسة | **77** |

| | |
|---|---|
| المراجع | **79** |
| الملاحق | |

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحات |
|---|---|---|
| الجدول رقم (1.2) | العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان | **37** |
| الجدول رقم (2.2) | مقياس ليكارت الخماسي | **39** |
| الجدول رقم (3.2) | معامل ألفا كروبانخ | **40** |
| الجدول رقم (4.2) | توزيع أفراد العينة حسب العمر | **41** |
| الجدول رقم (5.2) | توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي | **42** |
| الجدول رقم (6.2) | توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي | **42** |
| الجدول رقم (7.2) | توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية | **43** |
| الجدول رقم (8.2) | توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية | **43** |
| الجدول رقم (9.2) | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | **44** |
| الجدول رقم (10.2) | تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | **45** |
| الجدول رقم (11.2) | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | **46** |
| الجدول رقم (12.2) | يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري | **47** |
| الجدول رقم (13.2) | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | **48** |
| الجدول رقم (14.2) | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد | **49** |

| | | |
|---|---|---|
| | من الفساد المالي والإداري | |
| الجدول رقم (15.2) | معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للفقرات الاستبانة | **50** |
| الجدول رقم (16.2) | تحليل فقرات المحور الأول( مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري) | **52** |
| الجدول رقم (17.2) | تحليل فقرات المحور الثاني (: مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري) | **54** |
| الجدول رقم (18.2) | تحليل فقرات المحور الثالث (يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري) | **56** |
| الجدول رقم (19.2) | تحليل فقرات المحور الرابع (يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري) | **59** |
| الجدول رقم (20.2) | تحليل فقرات المحور الخامس (يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري) | **61** |
| الجدول رقم (21.2) | تحليل فقرات المحور السادس (يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري) | **63** |
| الجدول رقم (22.2) | تحليل محاور الدراسة | **64** |
| الجدول رقم (23.2) | نتائج التحليل التباين الأحادي ( one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور | **66** |

| | | |
|---|---|---|
| | حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي المؤهل العلمي | |
| الجدول رقم (24.2) | نتائج التحليل التباين الأحادي ( one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي التخصص العلمي | **67** |
| الجدول رقم(25.2) | نتائج التحليل التباين الأحادي ( one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي الوظيفة الحالية | **69** |
| الجدول رقم(26.2) | نتائج التحليل التباين الأحادي ( one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي الخبرة المهنية | **70** |
| الجدول رقم(27.2) | نتائج التحليل التباين الأحادي ( one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي العمر | **72** |

# قائمة الملاحق

| الرقم | اسم الملحق |
|---|---|
| 01 | استبيان الدراسة |
| 02 | الإختبارات والأساليب الإحصائية للإستبيان عن طريق برنامج spss |

## قائمة الاختصارات

| الاختصار | الشرح | الترجمة |
|---|---|---|
| IFC | International Finance Corporation | مؤسسة التمويل الدولية |
| *OECD* | Organisation for Economic Co-operation and Development | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |

# مقدمة

## I. توطئة:

أصبح التطبيق السليم لحوكمة الشركات دور هام في تحقيق الجودة والتميز في عمل الشركات المساهمة العامة وفي أدائها، وذلك عن طريق إيجاد وتطبيق قوانين وأنظمة وإجراءات فعالة تحكم العلاقات القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة (المساهمين، المقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة، المجتمع) وتضمن توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع سياسات فعالة وتنفيذها لمكافحة الفساد المالي والإداري والوقاية منه، ولاسيما أن آفة الفساد لا تنحصر في ثقافة معينة أو بلد ما، فهي ظاهرة موجودة في كافة البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، كما هي موجودة في القطاعين العام والخاص وفي مختلف طبقات المجتمع، لكن تأثيرها السلبي أكبر ما يكون في الدول التي تسعى جاهدة لتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتصار على الفقر والبطالة.

كما أن حوكمة الشركات تهدف بطبيعتها إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وتقوم على قواعد وأسس، كما تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة الضرورية وضمان الرقابة على أدائها المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة تقوم وتسهر على تنفيذها يكون من شأنها أن تؤدي إلى محاسبة الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة وأصحاب المصالح والتي من شأنها أن تؤدى بالمحصلة إلى تقليل التنازع في السلطات ومنع الفساد والمحسوبية ومن ثم تخفيض التعارض في المصالح والحد من استغلال السلطة من قبل بعضهم في غير المصلحة العامة، فكان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو الحل الفعال للأحداث السلبية السابقة، والتي من خلاله حدوث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بصفة عامة.

ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، حيث أصبح من الركائز الأساسية داخل الشركات، وذلك من خلال التطبيق الفعال لمبادئها، فقد حرصت الكثير من المنظمات والهيئات الدولية على دراسة وتحليل هذا المصطلح، من أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

## II. إشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

**" ما هو دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ؟ "**

ولتناول هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الآتية :

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وما هي المبادئ الأساسية اللازمة لتطبيقها ؟
- كيف يتم معالجة الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه معظم الشركات ؟

- ما هو الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ؟

## III. فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة الذكر نطرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- تعمل حوكمة الشركات على تنظيم العلاقات والحقوق والواجبات لكل من أصحاب رأس المال والأطراف الأخرى ذات المصالح بالشركة؛
- يمكن معالجة الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الشركات ما لم يتم تشخيص أسبابه وبواعث نشوئه؛
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وظاهرة الفساد المالي والإداري.

## IV. مبررات اختيار الموضوع

هناك دافعان يتمثلان في اختيار هذا الموضوع هما :

### ❖ دافع شخصية :

ويتمثل في كون هذا البحث له علاقة ارتباطيه بمجال تخصص.

### ❖ دوافع معنوية:

- كون هذا الموضوع من أهم المواضيع الهامة على مستوى المحلي والدولي؛
- أهمية دور مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال والإدارة والمتمثل في تقليل الأزمات وجلب الاستثمارات؛
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بمعلومات حول موضوعنا هذا كمرجع للأبحاث المستقبلية.

## V. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- توضيح المفاهيم الأساسية حول موضوع حوكمة الشركات ومبادئها؛
- توضيح المفاهيم الأساسية حول الفساد المالي والإداري للشركات؛
- محاولة التعرف على آليات حوكمة الشركات وكيفية استخدامها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

## VI. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في:

- التأكيد على أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها في تحسين أداء الشركات؛
- مدى مساهمة حوكمة الشركات في التقليل من مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركات؛

- مدى فعالية حوكمة الشركات في محاربة ومعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري الموضوع الذي أصبح ضمن اهتمام الكثير من الباحثين في العالم.

## VII. حدود الدراسة

**أ-المجال المكاني:** تمت هذه الدراسة بوادي سوف لدراسة دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نضر محافظي الحسابات والمدراء والمستشارين الماليين وأعضاء مجلس الإدارة، باستعمال الاستبيان الذي قدم لهم.

**ب-المجال الزماني:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة والمقدرة أسبوع كمدة تم فيها توزيع الاستبيانات على المستجوبين واسترجاعها.

## VIII. منهج البحث والأدوات المستخدمة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في المبحث الأول من الفصل الأول، وكذا المنهج التاريخي في المبحث الثاني من نفس الفصل لأنه الأسلوب الأنسب لتناول الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الذي كان من خلال الدراسة الميدانية عن طريق توزيع استبيان الدراسة ومقابلة بعض الموظفين من أجل جلب المعلومات اللازمة للدراسة للخروج بنتائج حاسمة لدراسة.

## IX. مرجعية الدراسة

تم استخدام مراجع ذات طبيعة متفرقة في هذه الدراسة، فهناك كتب علمية تثري الجانب النظري للدراسة، وهناك مذكرات الماستر والماجستير والدكتوراه والتي كان لها علاقة بموضوع الدراسة، كما تم التركيز على المقالات العلمية في مختلف المجلات باللغات العربية والأجنبية.

## X. صعوبات البحث

تم التعرض لمختلف الصعوبات في هذا البحث المتواضع ومن بينها نذكر:

- عدم توفر المكاتب الجامعية على مراجع ذات صلة مباشرة بالموضوع؛
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان أثناء عملية المقابلة الشخصية من بعض المستجوبين في المؤسسات محل الدراسة.

**الخطة الأولية للبحث**

من المعلوم أنه لنجاح أي عمل لابد من وضع خطة واضحة تسمح بتنظيم هذا العمل ، وفي موضوعنا هذا قمنا ببناء خطة نحاول من خلالها تنظيم البحث بشكل يسمح للقارئ من فهم واستيعاب المعلومات المجودة بسهولة، ولهذا سنتناول هذا البحث من خلال فصلين رئيسيين حسب منهجية IMRAD كما يلي:

**الفصل الأول:** نتطرق فيه إلى الأدبيات النظرية من مفاهيم أساسية لها صلة بالموضوع حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري، وأدبيات تطبيقية متمثلة في دراسات سابقة.

**الفصل الثاني :** نتناول فيه الجانب التطبيقي من البحث من خلال تحديد عينة الدراسة وتحليل الاستبيان إلى أن نخلص لنتائج الدراسة ومناقشتها.

# الفصل الأول

# الأدبيات النظرية والتطبيقية

## تمهيد

لقد أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع التي أخذت اتساعا كبيرا على صعيد اقتصاديات دول العالم، وباتت تشكل عنصرا هاما لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة، وفي ظل الشروط والمتطلبات التي تضعها المنظمات والمؤسسات الدولية لقبول العضوية أو التعامل مع دول العالم المختلفة ومؤسسات وأسواق هذه الدول.

كما أصبح تطبيقها شعارا يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة، وبالتالي فان ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية مما أدت إلى شلل عملية التنمية والبناء الاقتصادي والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنية التحتية اللازمة لنموها.

ولمكافحة الفساد المالي والإداري في أية دولة يتطلب نظام رقابي إداري قوي يقوم بتنفيذ سياسة واضحة وصارمة لمراقبة جميع أوجه الإنفاق العام، ذلك أنه قد تحدث حالات الفساد بسبب حصول أصحاب السلطات على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، كما أن استفحال جريمة الفساد المالي والإداري في أية دولة أو قطاع اقتصادي أو غير اقتصادي من شأنه أن يخلف آثارا سلبية وكراثية على جميع المستويات، حيث تكون نتائجها مثالية للعيان ولفترات زمنية طويلة، وسنتعرف من خلال هذا الفصل على مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات والمتعلقة بالفساد المالي والإداري، ثم نتطرق إلى الأدبيات التطبيقية المتمثلة في الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع حوكمة الشركات.

## المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول الدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم التي تدخل في سياق الموضوع، وهذا من أجل توضيح أكثر وتبسيط المفاهيم فيما يدور حوله موضوع هذه الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين، فالمطلب الأول سنتعرض فيه إلى بعض المفاهيم الأساسية حول حوكمة الشركات، أما المطلب الثاني فهو يخص مفاهيم عامة حول الفساد المالي والإداري.

### ❖المطلب الأول : مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

أدى الاهتمام الكبير بموضوع حوكمة الشركات إلى العديد من الدول المتقدمة، نتيجة لحالات الفشل المالي التي مرت به الشركات والاضطرابات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال الأزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، فكل هذه العوامل اجتمعت لتعطي دفعة قوية لظهور موضوع حوكمة الشركات وتضعه في المقدمة، ومن خلال هذه الأزمات الاقتصادية تبين أنه حتى بالنسبة للاقتصاديات القوية فإن فقدان الأنظمة الرقابية والشفافية ومجالس الإدارة المسئولة وحقوق المساهمين يجعلها تنهار بسرعة بمجرد ضياع ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح فيها.

### أولا - نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واضح في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء لاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية الإقليمية والمحلية، وإن ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من مشاكل التي نشأت نتيجة تضارب المصالح أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة[1].

أما عن جذور حوكمة الشركات فتعود إلى ( Berle & Means ) اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن التسيير وذلك في سنة 1932 وتأتي حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة كلها[2]، وفي هذا السياق يأتي تأكيد ( Monk & Minow ) بعد فترة من الزمن على إمكانية حل مشاكل الوكالة أو تخفيضها،

---

1 محمد سليمان مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 13.

2 أبو العطاء نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8، جانفي 2000، ص 48.

وذلك من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات، وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها في زيادة ثقة المستثمرين في مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين محليين وأجانب وما يترتب على ذلك من تنمية الاقتصاديات تلك الدول[1].

**ثانيا - مفهوم حوكمة الشركات**

لا شك أن هناك العديد من المصطلحات في اللغة الانجليزية نجد لها معنى واضح ومتفق عليه إلى حد الإجماع في اللغة العربية، لكن مقابل ذلك هناك العديد من المفاهيم التي لا توجد لها ترجمة حرفية في اللغة العربية حيث تعكس نفس المعنى و الدلالات التي تعكسها اللغة الانجليزية، وأن أحد الأمثلة عن ذلك مصطلح GOVERNACE، وعلى المستوى المحلي والإقليمي لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لهذا المصطلح، كما أن اقترانه مع كلمة CORPORATE أعطاه أكثر من مدلول، وفي هذا السياق وجد خمسة عشرا معنى في اللغة العربية لتفسير مصطلح حوكمة الشركات وهي (حوكمة الشركة، حاكمية الشركة، الشركة الرشيدة، توجيه الشركة، الإدارة الحقة للشركة، الحكم الصالح للشركة، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة . . . الخ)[2].

وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل تعريف عن وجه النظر التي يتبناها مقدم التعريف حيث :

وصف تقرير Cadbury عام 1992 حوكمة الشركات بأنها: " نظام بمقاضاة تدار الشركة و تراقب "[3].

وقد عرف الكتاب ( MONK AND MINOW) حوكمة الشركات أنها: "علاقة بين مجموعة من الأطراف والمشاركين، التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة.

**1- مفهوم الحوكمة لغة**

يعتبر اللفظ مستحدث في قاموس اللغة العربية فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة، والحكم بما يعني هذه الكلمة من معاني، وعليه فان لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها:

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
- الحكم : ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛

---

[1] Monk, R. and Minow, N., "Corporate Governance", 2nd ed, Black Well Publishers, Malden, 2001, p. 08

[2] الصالح أحمد علي، بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملاءمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط، رسالة دكتوراه فلسفة في الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص 117.

[3] Report of the committee on the financial Aspects of Corporate Governance, "The Financial Aspects Of Corporate Governance", London: Burgess Science Press, December 1992, p.: 14.

- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين[1].

**2- مفهوم الحوكمة اصطلاحا**

يرى الكاتب ( مُحَمَّد مصطفى سليمان ) أن الحوكمة هي نظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية عن طريقه يتم إدارة الشركات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. فهي مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من المرتبطة بالشركة مثل: ( حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين ) من ناحية أخرى[2].

أما فيما يخص مؤسسة التمويل الدولية ( IFC ) فتعرف الحوكمة بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله تسيير الشركات والتحكم في أعمالها " .

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على تسيير الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين "[3].

أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فاعتبرها: " الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة "[4].

**ثالثا - الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات**

تتوفر أربعة أطراف رئيسية تتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات أساس فيما يلي[5]:

---

[1] أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص 5،6.

[2] مُحَمَّد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] خلف عبد الله الواردات، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص 9.

[4] مركز المشروعات الدولية الخاصة، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، القاهرة، 2003، ص 2.

[5] مُحَمَّد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

- **المساهمين:**

هم الذين يساهمون في رأس المال للشركة، من خلال شرائهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وزيادة قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

- **مجلس الإدارة:**

يمثل مجلس الإدارة المصالح الأساسية للمساهمين وباقي أصحاب المصالح، كما يقوم باختبار المدراء التنفيذيين وتقديم التوجيهات العامة لهم بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين.

- **الإدارة:**

تعتبر حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، وتعتبر على أنها الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم الأرباح وقيمة الأسهم لصالح المساهين، وتعمل على تحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها لهم[1].

- **أصحاب المصالح:**

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال وموظفين، إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون مثلا يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

الملاحظ أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات بين هذه الأطراف، حيث يتباين دور كل من هؤلاء في الحوكمة، حيث يعتبر مجلس الإدارة أطرافا تأثر في حوكمة الشركات لأنها من الأطراف المسؤولة على تطبيق مبادئها، في حين يتأثر كل من المساهمين وأصحاب المصالح بحوكمة الشركات لأنهم من بين الأطراف المستفيدين من تطبيقها.

**رابعا - أهمية حوكمة الشركات**

تظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي[2]:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره؛
- تحقيق ضمان السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة؛
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن؛

[1] موسى سهام، خالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012، ص 5.

[2] هوام جمعة وآخرون، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، 18-19 نوفمبر 2009، ص 3.

- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية؛
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين؛

في حين يرى البعض أن حوكمة الشركات الجيدة تتجلى أهميتها في العناصر التالية:

- تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة والسليمة تؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، مما يساهم في جلب رؤوس الأموال ويزيد من قدرة الشركات في المنافسة على الأجل الطويل، نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها وإجراءاتها المحاسبية والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين.
- تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.
- تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يعطي للشركات قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم ويخفض تكلفة رأس مال الشركة، ويحقق أداء أفضل ومعاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح.
- يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها[1].
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد ومنع حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق استقرار أسواق المال والتنمية والاستقرار الاقتصادي.
- تساعد حوكمة الشركات الجيدة على جذب الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية وكذا الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يعيق نمو الشركات.
- تساهم حوكمة الشركات في تهيئة الجو لنمو وتعدد الشركات المساهمة التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- تؤسس حوكمة الشركات الكثير من المبادئ والمعايير المهمة في عالم الأعمال مثل المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال والشفافية والنزاهة والإفصاح، وكل تلك الصفات هامة لبيئة أعمال نموذجية.

ومما سبق تكمن أهمية حوكمة الشركات في وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح، وتطبيقها في كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر الفساد ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي.

[1] هوام جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 4.

## خامسا - أهداف حوكمة الشركات

لو لم يكن للحوكمة من الأهداف والمزايا التي تدعمها لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية بل والدول إلى تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها، ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكن جميعها تدخل ضمن الأهداف والمزايا التي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية[1]:

- تحسين القدرة التنافسية للشركات الاقتصادية وزيادة قيمتها؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها؛
- ضمان مراجعة الأداء الإداري والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية؛
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛
- تعظيم أرباح الشركة الاقتصادية؛
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية؛
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة ؛
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد؛
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم؛

أما فيما يخص مقومات حوكمة الشركات والتي تمثل الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم على تطبيق الحوكمة في الشركات وهي:

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للشركة الاقتصادية؛
- وجود لجان أساسية منها لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية؛
- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للشركة؛
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات؛
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدات الاقتصادية.

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية**، جامعة بنها، مصر، 2007، ص، ص : 15،16.

**سادسا - مبادئ حوكمة الشركات:**

تقتضي مبادئ حوكمة الشركات بأن يتم الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الإفصاح عن المركز المالي للشركة ونتائج الأعمال، وإجراءات الحوكمة وحقوق الملكية. ولحوكمة الشركات تأثير على الاقتصاد الشامل وعلى الأسواق وشفافية التعامل أي في ظل العولمة الاقتصادية يزداد التوجه نحو سوق عالمية واحدة، كما أصبح للقطاع الخاص دور هام في تعزيز عملية النمو الاقتصادي. فالدول النامية تحتاج إلى اجتذاب استثمارات أجنبية لتحقيق نموا في اقتصادياتها، وحتى يتم ذلك قامت العديد من الدول بوضع القوانين والتشريعات المساندة لنمو القطاع الخاص فيها وحماية حقوق المستثمرين التي من شأنها اجتذاب رؤوس الأموال، فأصبحت بذلك أسس وقواعد حوكمة الشركات من المتطلبات القانونية والتنظيمية للتشريعات التي تمتاز بالشفافية والقابلية للتطبيق.

لقد كان القصد من وجود مبادئ حوكمة الشركات مساعدة حكومات دول ( OCED ) والدول الأخرى في جهودهم المتعلقة بتقييم وتحسين الأمور القانونية والإطار التشريعي لحوكمة الشركات في بلدانهم، وكذلك من أجل تزويد التوجيهات والاقتراحات للأسواق والمستثمرين والشركات المساهمة وغيرها من الجهات التي لها في عملية تطوير حوكمة شركات جديدة." ويعتبر قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح ووضعها تحت تصرف من يريد الإطلاع عليها وفي الوقت المناسب، وعدم حجب المعلومات التي من شأنها الإضرار بمصالح الشركة هو تطبيق فعلي لمبادئ الحوكمة".

ولقد شملت المبادئ الصادرة عن منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة مجالات, فتم تعديلها في سنة 2004,بعد العديد من المشاورات العامة المكثفة. وقد وافقت الدول الأعضاء في منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الصياغة المعدلة للمبادئ والتي أصبحت تشمل ستة مجالات. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

**المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات**

يؤكد هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. وقد ركز هذا المبدأ على الجوانب التالية:

1- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق والحوافز التي يقدمها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

2- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي، ينبغي أن تكون ذات شفافية وقابلة للتنفيذ وأن تتوافق مع أحكام القانون.

3- أن تنص التشريعات على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

4- أن تتمتع كل من الهيئات الإشرافية والرقابية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية، فضلا على أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

أكد هذا المبدأ على أنه ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على كفاءة وشفافية الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية وأن يكون لدى هذه الجهات السلطة والنزاهة في القيام بواجباتها[1].

**المبدأ الثاني: حقوق المساهمين:**

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين من خلال التأكيد على الآتي:

أ- تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

1- تأمين أساليب تسجيل الملكية؛

2- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛

3- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛

4- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛

5- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛

6- الحصول على حصص من أرباح الشركة؛

ب- للمساهمين الحق في المشاركة، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية بالشركة ومن بينها:

1- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة؛

2- طرح أسهم إضافية؛

3- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة؛

ج- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، ومن بينها قواعد التصويت:

---

[1] مصطفى يوسف كافي، أزمة مالية اقتصادية عالمية وحوكمة الشركات، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 232-233.

1- فيتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.

2- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.

3- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء كانت حضور أو بالإنابة.

د- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأس مالية التي تمكن إعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

هـ- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية:

1- يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم. كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقا لفئاتهم.

2- يجب أن لا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

و- ينبغي أن يتاح المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارساتهم لحقوقهم بالتصويت[1].

**المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين:**

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

أ- يجب أن يتعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة متعاملة متكافئة:

1- ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت؛

2- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛

[1] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 56-57.

3- ينبغي أن تكفل العماليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين كما لا يجب أن تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

ب- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ج- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

**المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:**

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة:

أ- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

ج- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

د- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك[1].

**المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:**

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، الملكية، وأسلوب ممارسة السلطة:

أ- يجب أن يشتمل الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

1- النتائج المالية والتشغيلية؛

2- أهداف الشركة؛

3- حق الأغلبية من حيث المساهمة؛

4- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم؛

5- عوامل المخاطرة المنظورة؛

---

[1] مصطفى يوسف كافي، أزمة مالية اقتصادية عالمية وحوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 236.

6- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح؛

7- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

ب- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

ج- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد تقديم القوائم المالية.

د- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمين المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

**المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة**

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين[1]:

أ- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كافة المعلومات، وكذلك على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

ب- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس تعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين.

ح- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ بالاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

د- يتعين أن يضلع مجلس الإدارة في مجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

1- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

2- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وأيضا حينما يقتضي الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.

3- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 98.

4- متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين ومن بين تلك الصور : إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوي صلة.

5- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقلة، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بأحكام القوانين.

6- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.

7- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

هـ- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية:

1- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح.

2- يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافي لمباشرة مسؤولياتهم.

**❖المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الفساد المالي والإداري**

**أولا- مفهوم الفساد وأنواعه:**

يعتبر الفساد المالي والإداري آفة قد تكون فتاكة وهي قديمة ومخضرمة وجدت في كل العصور والمجتمعات ومن هنا نسلط الضوء على مفهوم الفساد، وأنواعه ثم نأتي إلى وضع ابرز الحلول والمعالجات الموضوعية للحد من تأثير هذه الظاهر على المجتمع.

**1- مفهوم الفساد:**

**مفهوم الفساد لغة:** جاء ذكر الفساد في معاجم اللغة على انه الخلل والاضطراب، ويقال افسد الشيء أي أساء استعماله، ويفسد بالضم (فسادا) فهو فاسد ولا نقل أنفسد والمفسدة ضد المصلحة و(الفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. فهو (الجدب أو القحط ) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) سورة الروم الآية ٤١ أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى: (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فسادا) سورة القصص الآية ٨٣ أو عصيان لطاعة الله كما في قوله تعالى: ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم

خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم ) سورة المائدة الآية ٣٣ ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة[1].

**مفهوم الفساد اصطلاحا:** يعرف بأنه الخروج عن القوانين والأنظمة وعدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما ، من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية ومالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة ، وكذلك يعرف الفساد بأنه " السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية أو القانونية التي تحكم تصرفات شخص ما، في موقف السلطة بسبب دوافع تتعلق (شخصية أو عائلية والثروة والسلطة)،أو أي سبب أخر[2].

حيث وضع البنك الدولي تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي"إساءة استعمال الوظيفة العامة لكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء للشركات أو أعمال خاصة لتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين ، وتحقيق أرباح خارج إطار القانوني كما يمكن للفساد إن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الأقارب أو سرقة أموال الدولة "[3].

لذلك يمكن القول إن الفساد هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة حيث إن الفساد الإداري والمالي يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، .أو هو سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية من خلال تقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من اجل الحصول على مكاسب مالية أو اجتماعية ، رغم معرفته بأنه يرتكب جرم مخالف للقانون[4].

## 2-أنواع الفساد:

للفساد عدة أنواع يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

✓ **الفساد السياسي**

يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية )في الدولة .ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في

1 مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (93)، مجلد (22)، سنة 2016، ص 06.
2 بديع جميل القدوة" الفساد آثار سبل مكافحته" مجلة كلية الرافدين"، العدد 18، 2006، ص 09.
3 دليل البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة، مركز الأهرام، 1997، ص 32.
4 بديع جميل القدوة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم )وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في:

الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.وبوجه خاص يمكن القول إن الفساد السياسي هو الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية النصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخلية للدولة وكذلك المواثيق والمعايير العالمية التي تم إقرارها بواسطة الهيئات الوطني ولا تخالفها[1].

- **الفساد المالي**

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة المركزي للرقابة المالية (ديوان الرقابة المالية في العراق) والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في :الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

- **الفساد الإداري :**

يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترتقي للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار .وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في :

عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي. والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى[2].

- **الفساد الأخلاقي :**

والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته .كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن أدارته، أو أن

[1] بديع جميل القدوة، المرجع السابق، ص 33.

[2] بديع جميل القدوة، المرجع السابق، ص 67.

يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية)دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

✓ **الفساد الاقتصادي:**

أما مفهوم الفساد من الناحية الاقتصادية فيفهم من جانبين هما:

جانب الطلب : ويتمثل الفساد هنا في قدرة مسؤولي الحكومة على قبول الرشاوى والهدايا أو إحالة التراخيص إلى الأصدقاء والأقارب ومشابه ذلك.

وجانب العرض :ويتمثل بالقطاع الخاص الذي يقدم الرشاوى والهدايا وعمليات الابتزاز بموجب اتفاقيات غير معلنة إلى مسؤولي الحكومة الذين يمثلون بدورهم جانب الطلب من معادلة الفساد[1]

**ثانيا- أسباب الفساد المالي والإداري وخصائصه:**

**1-أسباب الفساد المالي والإداري:**

للفساد المالي والإداري أسباب وانعكاسات عديدة يمكن ملاحظتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإداريا وتنظيميا على أن هذا لا يعني أن الفساد مقتصر على وجود هذه العوامل ولكن لأغرا ض البحث العلمي ولأهمية هذه العوامل في بنية وتكوين المجتمع يمكن رصد هذه الأسباب.

✓ **أسباب سياسية:**

ففيما يتعلق بالجوانب والأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد، يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طردياً مع تنامي ظاهرة الفساد منها عدم وجود نظام سياسي فعّال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي[2]. وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها يفتقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية، فضلاً عن عدم حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني[3]. كما يمكن لظاهرة الفساد أن تأخذ

[1] عميري صافية، "دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 55.

[2] عصام عبد الوهاب البرزنجي، علي محمد بدير ومهدي ياسين السلامي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، العامل لطباعة الكتاب، سنة 2011، ص 71.

[3] عمار طارق العاني، الفساد الإداري وطرق مكافحته، مجلة مستقبل العراق، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2007، ص 12.

مداها وتبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء وهو أمر مرتبط أيضاً بمبدأ الفصل بين السلطات إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي وهو ما يعطي أبعاداً أوسع فعالية للحكومة أو النظام السياسي تتمثل بالحكم والرشيد، فاستقلالية القضاء مبدأ ضروري وهام يستمد أهميته من وجود Good Governance الصالح سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز[1].

وهنا فأن السلطة الرادعة هذه تعتبر من أهم مقومات عمل السلطة القضائية لتأخذ دورها في إشاعة العدل .والمساواة بين أفراد المجتمع.

هناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي(الوعي السياسي )وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة .وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

- ✓ **الأسباب الاقتصادية:**

يضاف إلى تلك العوامل والأسباب السياسية المتعلقة بظاهرة الفساد عوامل أخرى اقتصادية منها : غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج .من جهة أخرى، أن مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عاملا حاسما في تفشي ظاهرة الفساد و ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو ملتزمة بالرشوة .كما أن ضعف الأجور والرواتب تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد[2].

- ✓ **أسباب اجتماعية:**

متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبية والقلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم وجمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض[3].

كما يمكن لظاهرة الفساد المالي و الإداري أن تتفشى وتتزايد بسبب العوامل الاجتماعية الضارة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية والقيم السائدة فيها[1].

---

[1] عميري صافية، "دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري"، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] عميري صافية، "دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري"، المرجع السابق، ص 57.

[3] أسيل جبار عنبر، إستراتجية مقترحة لمكافحة الفساد الإداري، المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية، 2012، ص 02.

✓ **الأسباب إدارية وتنظيمية:**

التوسعات الكبيرة والسريعة في تشكيلات أجهزة الدولة الإدارية إن النظام الإداري يتميز بالتطور السريع وذلك لمواجهة التطور الحاصل في كافة مجالات المجتمع في ظل تزايد الحاجات العامة إذ لا بد من وجود المؤسسات التي تلبي هذه الحاجات العامة[2]. وتحسين أدائها كما ولابد من إن تحتوي هذه المؤسسات على الجهاز الإداري الذي قد يعتري أدائه بعض السلبيات التي تسهل الفساد المالي وتفتح إفاقة من خلال الاعتماد على موظفين وجهاز إداري لا يتمتع بالكفاءة في الإدارة أو ضعف الخلق الإداري وعدم أدائه الأمانة في الواجبات الوظيفية وعدم وجود العقوبات الرادعة للموظف عند تحقق حالات الفساد المالي.

ضعف الرقابة المتبعة بصدد ممارسات العاملين في أجهزة الدولة، أن ممارسة الدولة لأنشطتها المختلفة تتطلب وجود جهة رقابية تتولى مراقبة قيام الموظف بواجباته الوظيفية بالشكل الصحيح إلا أن الأخطر من عدم وجود جهاز رقابي هو وجود رقابي ضعيف وغير قادر على ممارسة مهامه إذ أن ضعف الجهاز الرقابي يؤدي إلى استشراء ظاهرة الفساد المالي والذي قد يخترق المؤسسة الرقابية ذاتها.

## 2- خصائص الفساد المالي والإداري:

الفساد المالي والإداري شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية، يحدث في مجتمع بعينه، وثقافة بعينها، وتحت ظروف معينة، تصاحبه ديناميت معينة تسمح بوجوده ونموه. فهو يولد وينمو بتأثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة، تؤثر فيه ويؤثر فيها. وكأي ظاهرة له خصائصه التي تميزه من غيره من الظواهر التي تنشأ وتنمو بتأثير من عوامل مختلفة، من هذه الخصائص[3]:

- عادةً ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص؛
- تتصف أعمال الفساد بالسرية، بشكل عام؛
- يتضمن الفساد المالي والإداري عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة؛
- يقوم ممارسو الفساد المالي والإداري بتمويه أنشطتهم التي يقومون بها؛
- يشمل الفساد المالي والإداري أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة، وأولئك الذين يستطيعون التأثير في القرارات؛
- ينطوي الفساد المالي والإداري على الخديعة والتحايل عادةً لجهة حكومية؛
- أي شكل من أشكال الفساد المالي والإداري يُعدّ خيانة للثقة؛

[1] أسيل جبار عنبر، إستراتجية مقترحة لمكافحة الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 03.

[2] مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التقرير السنوي الإستراتيجي، الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي، بغداد، 2008، ص 220.

[3] مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 93، مجلد 22، سنة 2016، ص 67.

- أي شكل من أشكال الفساد المالي والإداري يتضمن تناقضاً يقع فيه ممارسو الفساد، إنه التناقض بين أدوارهم في الحياة العامة وأدوارهم في الحياة الخاصة؛
- أي أعمال ينطوي عليها الفساد المالي والإداري تشكل خرقاً وانتهاكاً لأنماط الواجب والمسؤولية.

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الفساد المالي والإداري والتي قد تشترك مع أنواع الفساد الأخرى أو يتميز بها.

- أن ممارسة الفساد المالي والإداري يتم بشكل مخطط ومنظم وله أساليب ووسائل محكمة تجعل من الصعوبة كشفها وإثباتها.
- أن الفساد المالي ظاهرة دولية وينتشر عبر الحدود في الدول كافة وسواء كانت نامية أو متقدمة وان كانت الدول النامية أكثر تعرض له.
- أن الفساد المالي والإداري يعد ظاهرة مرضية وينتقل بسرعة كبيرة في الوسط الإداري في المجتمع.
- تعد الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والظروف الاجتماعية مشجعة للفساد المالي.

ويتوزع حجم الفساد المالي والإداري بين الفساد الصغير الذي يقوم به الموظفين الصغار عن طريق تلقي الرشوة والمحاباة والمحسوبية والحصول على مناصب وظيفية في الجهاز الحكومي للأبناء والأقارب بين الفساد الكبير الذي يرتبط بالصيفات الكبرى في مشاريع المقاولات وعقود الاستثمار وتجارة السلاح والتوسط للشركات الاستثمارية وأين كان حجم الفساد المالي والإداري وسواء أن كان صغيرا أم كبيرا فإنه يمثل ظاهرة اجتماعية واقتصادية خطيرة تستوجب التصدي لها لمن انتشارها لأثارها الخطيرة على مجتمعاتنا وتمثل عقود مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) من العقود ذات المبالغ العالية وهي تندرج ضمن عقود المقاولات العامة إلا أ، لها أحكام خاصة وفيها الكثير من الجوانب التي تكون عرضة للفساد المالي.

**ثالثا- مظاهر الفساد المالي والإداري وأثاره:**

**1-مظاهر الفساد المالي والإداري:**

للفساد المالي والإداري مظاهر متعددة نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ **الرشوة:** هي كل فعل يرتكبه الموظف أو المكلف بخدمة عامة عندما يتاجر بوظيفة مستغلا السلطة المخولة له بمقتضى هذه الوظيفة وذلك حيث يطلب أو يقبلا لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أو وعد سيء لأداء عمل معين من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الاختلال بواجبات الوظيفة.

[1] محمود عبد الفضيل،" الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، مجلة مستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 243، 1999، ص 56.

✓ **الاختلاس:** وهو قيام موظف أو مكلف بخدمة عامة باختلاس مال أو متاع أو ورقة مثبته بحق أو غير ذلك مما وجد في حيازته.

✓ **الانتفاع عن طريق استغلال الوظيفة:** وهو قيام الموظف أو المكلف بخدمة عامة باستغلال وظيفته وإستلائه بغير حق على مال أو متاع أو ورقة مثبتة بحق أو غير ذلك مما هو مملوك للدولة أو لأحد المؤسسات أو الهيئات التي تسهم الدولة بما لها نصيب ما أو سهل ذلك لغيره.

✓ **الواسطة:** تعني اللجوء إلى الواسطة لتحقيق الرغبات وبلوغ الآمال وتسيير الأمور اليومية مهما كبرت أو صغرت ويترتب على انتشار المحسوبية والوساطة مستقبل الوظائف العامة أو الخاصة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج وحدوث انحرافات ومخالفات ينجم عنها هدر وتبذير بأموال الدولة والإضرار بالمصلحة العامة ويخلط الناس أحيانا بين الوساطة والمساعدة التي تعني المعاونة على الخير ومساعدة الآخرين فيما لا يضر أحد ولا يتعدى على أحد.

✓ **المحاباة والمحسوبية :** ويقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار وعقود الاستثمار إما المحسوبية فهي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، وتعتبر المحاباة والمحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطرا والأصعب علاجا يترتب عنها أثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لتلك الممارسات.

## 2- آثار الفساد المالي والإداري[1]:

✓ **آثار اقتصادية:**

- أن الفساد المالي والإداري يتسبب في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي؛

- يمكن للفساد المالي والإداري أن يسهل الاتجار غير المشروع بالأموال والمخدرات والتكنولوجيا والأسلحة وحتى البشر؛

- يساهم الفساد المالي والإداري في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها؛

- للفساد المالي والإداري أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات

[1] محمود عبد الفضيل،" الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، المرجع السابق، ص 58-59.

والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة؛

- يرتبط الفساد المالي والإداري بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع .وهذا ما يمكن قياسه بمنحنى لورنز الذي يبين العلاقة بين النسبة المئوية للسكان وحصتهم المئوية من الدخل[1].

كما يمكن لظاهرة الفساد المالي والإداري أن تنمو وتتزايد بفعل عوامل اجتماعية ضاربة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية ونسق القيم السائدة، إذ تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية وسريانها دوراً في نمو هذه الظاهرة أو اقتلاعها من جذورها وهذه العادات والتقاليد مرتبطة أيضاً بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع كما أن التنظيم الإداري والمؤسسي له دور بارز في تقويم ظاهرة الفساد من خلال العمل على تفعيل النظام الإداري ووضع ضوابط مناسبة لعمل هذا النظام وتقوية الإطار المؤسسي المرتبط بخلق تعاون وتفاعل ايجابي بين الفرد والمجتمع والفرد والدولة استناداً إلى علاقة جدلية تربط بينهما على أساس ايجابي بناء يسهم في تنمية وخدمة المجتمع.

- هدر الموارد : ويتمثل ذلك بتحويل مصادر الإيرادات العامة من الوصول إلى خزينة الدولة لاستعمالها للمصالح العامة إلى جيوب أفراد ، الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى الخدمات التي من المفترض أن تقدمها الدولة للصالح العام.

- الحد من النمو الاقتصادي : نتيجة تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة، فان فرصة استخدام هذه الأموال في المشاريع والبنية الاقتصادية تتأثر حيث يتغير نظام استخدام الأموال من مساره الطبيعي القائم على العرض والطلب، إلى مسارات أخرى طارئة ومنها تحويل الأموال إلى خارج البلاد مثلا.

- ضعف مستوى المعيشة :من الطبيعي أن يؤدي تسرب مبالغ مالية عامة إلى جيوب بعض الأفراد إلى خفض المصادر المتاحة لتنمية الاقتصاد ، وبمقابل الإثراء الكبير لبعض الأفراد فان انخفاضا واسعا لمستوى المعيشة يبدأ بالحدوث ثم الانتشار.

- الإخلال بمصداقية الدولة : تعتمد الدول وخاصة الدول النامية على مساعدات الدول الأخرى من اجل تنمية اقتصادياتها، وفي حالة شيوع ظاهرة الفساد، وخاصة إذا انتشر في أوساط المسؤولين المتنفذين، فان مصداقية الدولة

[1] محمود عبد الفضيل،" الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، المرجع السابق، ص 61.

تبدأ بالتأثر وتبدأ المؤسسات الدولية بالشك في قدرات هذه الدولة على تنشيط الاقتصاد وبالتساؤل عن مصير أم وال المساعدات الأمر الذي سوف يعمل على تأخير فرص التنمية.

- ضعف فعالية الأداء العام : وكنتيجة حتمية، فان من شان تفشي الفساد أن يؤدي إلى هلهلت الهيكل والتنظيم الإداري للدولة ويحرف مجموعة المسؤولين عن أداء المهام التي وجدوا من اجلها، والانتهاء إما بمحاولات البحث عن فرصة للإثراء ، أو بالبحث عن هؤلاء الذين يحاولون الإثراء غير المشروع ، وبهذا فان أولويات التنمية والخدمة العامة تتراجع لتمثل مرتبة متأخرة في الاهتمام على حساب أمور سلبية.

- أثر الفساد على الإيرادات الحكومية: تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ، وهذا المر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة[1].

✓ **آثار اجتماعية:**

يؤدي الفساد المالي الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية؛

- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

- يؤدي الفساد المالي والإداري إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات؛

- المحاباة والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الصداقة أو القرابة ، ومن الواضح أن هذا الشكل يعتبر اقل خطورة، لأنه لا يستهدف الجشع الذاتي ور بما يمكن تفسيره لدى القائم به على انه" خدمة لقطاع أو مجموعة معينة، غير أن خطورة هذا الشكل تكمن إضافة إلى الإجحاف الاقتصادي بحق مجموعات أخرى من السكان، إلى تحويل المجتمع إلى مجموعات من ذوي المصالح التي تتصارع فيما بينها للحصول على اكبر نصيب من الغنيمة؛

[1] عميري صافية، "دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري"، ص 63.

- سوء الإدارة والفوضى والإهمال، ويمكن اعتبار هذا الشكل بأنه فساداً غير مقصود لا تتوفر به سوء النية، أو قصد الفساد، وإنما يصنف ضمن أشكال الفساد، باعتبار أن نتائجه لا تختلف كثيرا عن نتائج الفساد من حيث إلحاق الضرر الاقتصادي والاجتماعي بالمواطنين؛
- التأثير على القضاء وأجهزة الرقابة وتضمن ذلك التلاعب في الإجراءات القضائية والقانونية، وخطورة هذا النوع من الفساد تكمن في التأثير المعنوي له والناتج عن تحويل جهاز يستهدف ضمن ما يستهدفه مكافحة الفساد إلى وسيلة لحماية وإخفاء والتستر على من يقوم به؛
- التأثير على الرأي العام بالصحافة ووسائل الإعلام لصالح جماعات ذات نفوذ؛
- إجهاض الديمقراطية داخل المجتمع عن طريق تزييف الانتخابات، ويعتبر هذا الشكل مظهر نموذجي للفساد السياسي بمفهومه الواسع ، وينتشر هذا الشكل في العديد من الدول النامية وفي الديمقراطيات المشوهة أو غير المكتملة، والتي يتم التصارع خلالها بين الفئات السياسية من خلال التلاعب في العملية لديمقراطية غير المحكمة.

✓ **آثار سياسية:**

يترك الفساد المالي والإداري أثار سلبية في نظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته وكما يلي:

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدرتها الحق في المساواة وتكافئ الفرص كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه؛
- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة؛
- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة؛
- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية؛
- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية؛
- يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن ان تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها ؛
- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمسائلة.

**المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول الدراسة**

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه من باحثين سابقين في مجال دراستنا لما له علاقة بها، فقد تم تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين، وفي كل مطلب تم التطرق إلى ثلاث دراسات سابقة مختلفة (عربي وأجنبي) وهما مرتبين حسب الحداثة أو ما يعرف بالإطار الزمني.

❖ **المطلب الأول: الدراسات العربية**

**أولا - دراسة العابدي دلال**

**1-تعريف الدراسة: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،**

**دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية- جامعة محمد خيضر-بسكرة،لسنة 2016/2015 رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة،** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومة المحاسبية ، وأسباب اتساع هذا المصطلح في السنوات الأخيرة ، وكيفية تحديد آليات حوكمة الشركات والاستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، والتعرف على واقع حوكمة الشركات بشركة اليانس لتأمينات الجزائرية ومدى التزامها بمبادئ حوكمة الشركات.

**2-نتائج الدراسة:**

ومن خلال الدراسة التطبيقية تبين وجود ارتباط وثيق وايجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية، و إن شركة اليانس لتأمينات تسعى لتقيد بمبادئ حوكمة الشركات والعمل على تطبيقها، والتزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تطوير الإفصاح المحاسبي، حيث تفصح الشركة عن قوائمها المالية وتقاريرها السنوية والنصف السنوية وتقرير محافظ الحسابات وكذلك الجمعية العامة العادية من خلال عدة قنوات وهذا ما يكسب المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية وشفافية.

**ثانيا - دراسة عميري صافية**

**1- تعريف الدراسة: دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإرادي، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل - GENERALE CABEL - جامعة محمد خيضر- بسكرة ، لسنة 2014/2013مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية قســــم علوم اقتصاد ، تخصص مالية وحوكمة شــــركات،** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة وذلك من خلال تطبيق المبادئ حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهـــم الوسائل الحديثة التي تهدف إلى حماية المؤسسة وضمان استقرارها، وتحقيق الشفافية والنزاهة في القوائم الماليــــة بالإضافة إلى حمايتها لحقوق المساهمين، كما تعمل على تخفيض المخاطر

المتعلقة بالفســــاد الإداري حيث يعتبر هذا الأخير ظاهرة عالمية حديثة سريعة الانتشار، يهدد الكيان الاقتصادي للشركات.

**2-نتائج الدراسة:**

وكانت نتائج الدراسة من خلال الدراسة الميدانية التي قاموا بها في مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة أن مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مقبول وذلك حسب اتجاهات أراء عينة الدراسة، وان مستوى وجود الفساد الإداري بما جاء في المجال المحايد، كما توصلت دراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية جدا بين مبادئ حوكمة الشركات والفساد الإداري ، حيث لاحظ أن مبدأ مسؤليات مجلس الإدارة له دور فعال في معالجة الفساد الإداري في مؤسسة محل الدراسة وكذلك يساهم في تحسين تسير المؤسسة والحفاظ على استقرارها وتطويرها.

**ثالثا- دراسة هاني مُحَمَّد خليل**

**1- التعريف الدراسة: مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة في مهنة المراجعة في فلسطين، دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين والمستثميرين- جامعة الإسلامية- غزة، لسنة 2010/2009 قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم محاسبة وتمويل،** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات التاثيرية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين على فجوة التوقعات بين مراجعي ومستخدمي القوائم المالية في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في فلسطين، وخصوصا بعد ازدياد الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات في فلسطين، وذلك بدراسة تحليلية لأراء مراجعين الحسابات ومستثمريين الفلسطينيين.

**2-نتائج الدراسة:**

وقد خلصت الدراسة الى نتائج من أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدرا ملائما من الثقة و الطمأنينة للمستثميرين ومستخدمي القوائم المالية ومدى اعتمادهم على التقارير المالية التي أعدت ورجعت وفقا لمبادئ واليات حوكمة الشركات وهو ما يعني تطبيق فجوة التوقعات في المهنة المراجعة بين مراجعي حسابات ومستخدمي القوائم المالية في فلسطين، وان مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة من أهم مبادئ التي على تطبيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

❖ **المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية**

**أولا- دراسة Karen Moris**

**1-التعريف بالدراسة: Le rôle de la gouvernance d'entreprise dans les stratégies de diversification des entreprises : revues de la littérature et perspectives، Université d'Auvergne دور حوكمة الشركات في استراتيجيات التنويع الشركات :مراجعة الإنتاج الفكري وآفاق، مقالة نشرت في استراتيجية الرقابة المالية، 15-03-2012 من طرف كارين موريس، جامعة أوفيرني**، والهدف من هذه المقالة هو بناء نموذج شرح دور حوكمة الشركات في تنويع الشركات التالية نصيحتان الأدب .أول يلخص الدراسات التي تربط بين أنظمة حوكمة الشركات والتنويع، وآليات حوكمة الشركات الثانية وهذه التحركات الإستراتيجية في المعرفية تأديبية وعلم حوكمة الشركات .وقدمت مقترحات .الفجوات الخروج من هذه التوليفات نحن نحاول التغلب عليها من خلال تطوير آفاق .المقترحات وهذه المسارات تسمح لنا لتطوير نموذج لدور أنظمة الحكم في التنويع.

**2-نتائج الدراسة:**

ساهمت هذه الدراسة في العمل التحليلي الذي يساهم في المعرفة في مجال حوكمة الشركات والاستراتيجية .تقرر، فيما يتعلق بما تم إنجازه على العلاقة بين حوكمة الشركات وتنويع والحدود والطرق الممكنة للتغلب عليها،كانت الخطوات اللازمة لتقديم لمحة عامة عن الأبحاث التي أجريت وما يمكن القيام به لتحسين فهمنا للعملية خلق القيمة في الشركة، في البداية، وأجريت اثنين التوليفات إضافية للأدب، واحدة على تنويع المتعلقة EMS ، وغيرها من-MGE تنويع في اتجاهات التأديبية والمعرفية في مجال حوكمة الشركا،و.أبرز الثغرات في الأدب أن علينا أن نفضح في المرة الثانية .أولا، الفكرة القائلة بأن نظرية الوكالة تسيطر على تحليل وتحسين (شلايفر وفيشني، 1997، دالتون وآخرون، 1998 دالتون وآخرون، 2003) تمفي كثير من الأحيان، وبعض آليات الحكم فقط هي موضوع دراسات وهذا في رؤيا غير النظامية لحوكمة الشركات .وأخيرا، والتكامل، بشكل أكثر انتظاما، والعوامل الطارئة يمكن أيضا تحسين توفير التعليم.

**ثانيا- دراسة John D. Sullivan, Ph.D., Executive Director, CIPE**

**1-التعريف بالدراسة: The role of corporate governance in fighting corruption ، دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد**، تهدف هذه الدراسة إلى أن الفساد هو استنزاف تآكل على ثقة الجمهور وعلى شرعية العامة والخاصة، ويمكن أن يكون حصته مدمرة لاقتصاد وطني، لا سيما في وقت واحد عندما يمكن

للأسواق العالمية المفتوحة أن تعكس الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال بسرعة إذا كانت الثقة، والثقة تتعرض للخطر من خلال الكشف عن الفساد النظامي

الفساد يؤثر على الجميع أنواع وأحجام شركات الأعمال من التكتلات العالمية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات كل منها بدرجات متفاوتة من الموارد والقدرة على التعامل مع العواقب أي لديها القدرة على تدمير الشركات ومع لهم، وسبل معيشة أصحاب المصلحة الذين يعتمدون على نجاح الشركة. في التعامل مع الفساد لا توجد إجابات بسيطة في بعض الحالات يمكن الأعمال يكون مصدرا للفساد، بينما في بلدان أخرى هو مجرد ضحية .والأهم من ذلك، الخاص القطاع يمكن أن يكون قوة في تطوير حلول لمشكلة الفساد، والشركات في جميع أنحاء العالم أخذ المسؤول .وهم يفعلون ذلك بطرق متعددة .بعض والانخراط في العمل الجماعي لإصلاح مناخ الأعمال لجعلها أكثر شفافية بينما يدفع البعض الآخر المعايير الأخلاقية والممارسات العادلة في التعامل مع الحكومة، كما هو الحال القضية مع اتفاقيات النزاهة التي بدأتها الصناعة .حلول القطاع الخاص للفساد ومع ذلك، ليست خارجية فقط في الطبيعة .العديد من الشركات بدأت أيضا للنظر داخل، والبحث عن سبل لضمان أنها لا تسهم دون قصد في مناخ الفساد.

## 2- نتائج الدراسة:

وقـــد توصلت هذه الدراسة إلى تغيرت مـواقف مكافحة الفسـاد تغيرا كبيرا خلال العقدين الماضيين، فالفساد لم يعد يعتبر موضوعا ينبغي تجنبه وهو الآن على نطاق واسع لما له من آثار مدمرة على البلدان والصناعـات وسبـل العيش المواطنين، والأهم من ذلك، وجهة نظر القطاع الخاص في الفساد المعادلة آخذة في التغير، وجهود مكافحة الفساد التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الحكم الرشيد للشركات.

كان من الأسهل مهمة رفع هذا الوعي من للحد من الآثار المسببة للتآكل والفســاد، .وبالنسبة للشركات، فإن التحدي المتمثل في مواجهة الفساد معقد بسبب الاختلافات في نوعية المؤسســـات بين البلدان .الشركات التي تعمل على الصعيد العالمي تجد أنفسهم يتنافسون ضد الشركات ويعملون مع سلاسل التوريد التي لديها وهياكــل الحكم المختلفة، فإنها تواجه متطلبات قانونية متفاوتة ومتنوعة.

وجودة إنفاذ القانون، فضلا عن وجهات النظر المختلفة للفساد والنهج المتبعة مكافحة ذلك، هذا يخلق العديد من المشاكل للشركـــات التي تهدف إلى أن تبقى مسؤولة وشفافة في البيئات ذات سيادة القانون الضعيفة، إن حوكمة الشركـــــات لا تضع نظاما للمؤسسات التي تحكمها والعلاقة بين المالكين والمستثمرين والدائنين، والمديرين، ولكن أيضا بمثابة حافز الإصلاح نحو أفضل الممارســـات العالمية للأطر القانونية والتنظيمية كأداة

لمكافحة الفساد، فإنه يقدم معايير وآليات الشفافية، والمساءلة، والامتثال للقوانين واللوائح، التي على المدى الطويل.

**ثالثا - دراسة Jan Cottrysse**

**1- التعريف بالدراسة: Reflection on Corporate Governance and The Role of Internal Auditing، انعكاس على حوكمة الشركات ودور التدقيق الداخلي، ورقة بحثية منشورة في 2005** وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار الإطار العام لحوكمة الشركات وتبين الدور الحديث للمراجعة الداخلية في ضل البيئة الحالية.

**2- نتائج الدراسة:**

وخلصت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أصبح مطلب ضروري للشركات الحديثة، وزادت أهميته مع انهيار انهيارات المالية التي مست كبرياء الشركات العالمية، كما بينت إن دور المراجعة الداخلية تغير في ظل المستحدثات الراهنة وأصبح آلية مهمة لتطبيق حوكمة الشركات.

## خلاصة الفصل

تعد حوكمة الشركات من الضروريات التي فرضتها البيئة الاقتصادية على الشركات الخاصة والعامة في ظل الظروف التي نشأ فيها تعارض المصالح الأطراف الفاعلين في العمليات الاقتصادية سواء كانوا مستثمرين أو مدراء، والغاية من تلني هذا المفهوم هو إحداث مواءمة بين المصالح المتعارضة ، حيث أن نجاح حوكمة الشركات والارتقاء بمستواها يتوقف على تنميتها ، وهذا من خلال تبني مجموعة من المبادئ الأساسية وتدعيمها بجملة من القوانين والتشريعات ،مما يساعد على تطبيقها وكذلك الدور الهام والفعال الذي تلعبه في محاربة الفساد المالي والإداري الذي تواجهه معظم الشركات في السنوات الأخيرة وهذا راجع لضعف النظام الرقابي و الإداري فيها . وذلك من خلال تطبيق السليم لها ، وتعتبر حوكمة الشركات فرصة مميزة للارتفاع بالأداء في المؤسسة كما تعد وسيلة لرفع الكفاءة المهنية وقدرتها على القضاء على بعض المشكلات التي تواجهها.

# الفصل الثانـي

# الدراسـة الميدانيـة

## تمهيد

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على آراء وأوجه عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركـــات في الحد من ظاهرة الفساد المـالي والإداري، وفي هذا الفصل سيتم دراسة نتائج الاستبيان من خلال الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة في إجـراء الدراسة الميدانية ثم التحليل الوصفي لأفراد العينة وتحليل الاستبيان الذي تم توزيعه بغرض معرفة دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وسيتم مناقشتها فيما بعد.

## المبحث الأول: الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية

في هــذا المبحث سيتم استعراض الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين ففي المطلب الأول سيتم التطرق إلى الطريقة المستعملة الذي فيه ذكرت العينة المختارة من مجتمع الدراسة ، أما في المطلب الثاني فيضم الأدوات التي استعملت في الدراسة الميدانية.

### ❖ المطلب الأول :طريقة إجراء الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب عرض لطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

**أولا - مجتمع الدراسة:**

لقد تم اختيار مجتمع الدراسة من خلال المتغير المستقل والمتمثل في حوكمة الشركات كما هو معلوم، فقد تم اخذ كل من الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية فيما يخص مدى اعتماد المؤسسة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتتمثل العينة المختارة من المجتمع الدراسة يمارسون مختلف الوظائف والتي تتمثل في (عضو مجلس الإدارة، مراجع داخلي، محافظ حسابات، مدير أو مستشار مالي، وظائف أخرى)، الذين تم الاعتماد عليهم في تعبئة الاستبيان.

**ثانيا - عينة الدراسة:**

أما حجم العينة فإنه لم يتم تحديده بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع50 استمارة، شملت الوظائف المذكورة، واعتمدنا على طريقة التسليم والاستلام المباشر، وبعد عملية الفرز والتنظيم تمكنا من حصر 35 استمارة من مجموع الاستمارات التي قدمت لتمثيل عينة الدراسة، بعد ما قمنا باستبعاد 5 استمارات، نضرا لنقص المعلومات المدونة عليها.

**الجدول رقم(2.1):** العد الإحصائي الخاص باستمارة الإستبيان

| البيان | الاستبيان | |
|---|---|---|
| | التكرار | النسبة |
| عدد الاستمارات المعلن عنها | 50 | 100% |
| المفقودة و المهملة | 10 | 20% |
| الملغاة | 05 | 10% |
| الصالحة | 35 | 70% |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على الاستبيان

❖ **المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية**

نحاول من خلال هذا المطلب بيــان الأدوات الإحصائية و البرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة.

**أولا - أدوات جمع البيانات:**

**1- أدوات جمع البيانات:**

بعد اختيارنا لمجتمع و عينة الدراسة، تأتي عملية جمع البيانات من أفراد عينة المجتمع المدروس، فقد تم الإعتماد على أدوات معينة لجمع البيانات التي تخدم الدراسة و المتمثلة في أسلوب المقابلة الشخصية و الإستبيان لاختبار جملة الفرضيات المتعلقة بالموضوع.

- المقابلة الشخصية:

لقد فضلنا إجراء المقابلة الشخصية مع أفراد عينة المجتمع المدروس، من أجل الحصول على المعلومات مباشرة و بغية شرح الأسئلة وتفسيرها و إزالة الغموض إن وجــد، قصد الوصول إلى إجابات دقيقة تخدم الدراسة.

- الإستبيان:

تم استخدام طريقة الاستبيان كأحد أدوات البحث، بحيث تم إعداد استمارة الإستبيان بالاستعانة بكتب ومراجع ذات صلة بالموضوع، حيث تمت الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة أسئلة الإستبيان مع مراعاة تغطية الأسئلة لفرضيات البحث، و سنبين محتوى الاستبيان في العنصر التالي:

**2- محتوى الاستبيان:**

احتوى الاستبيان على مقدمة لأجل تقديم موضوع الدراسـة للمستقصى منهم، وتعريفهم بهدفها الأكاديمي ولتشجيعهم على المشاركة في الموضوع .لذا قمنا بتقديم الدراسة في إطار أكاديمي، وأن هدفها هو دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري ، كما بينا أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

كما احتوى الاستبيان على مجموعة من الأسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها وفق إختيار بديل من خمس بدائل (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) و قد تم تقسيمها إلى قسمين على النحو التالي:

**القسم الأول:**

يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة و يتكون من خمسة فقرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية).

**القسم الثاني:**

حيث يتضمن مجموعة من المحاور المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات كالتالي:

حيث يتناول المحور الأول من الاستبيان 6 أسئلة تدخل في مجال مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

ثم يأتي المحور الثاني من الاستبيان يشمل 6 أسئلة تدخل في مجال مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

ثم المحور الثالث من الاستبيان يشمل 6 أسئلة تدخل في مجال يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري.

أما المحور الرابع من الاستبيان يشمل 6 أسئلة تدخل في مجال يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري.

أما المحور الخامس من الاستبيان يشمل 6 أسئلة تدخل في مجال يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري.

أما المحور السادس من الاستبيان يشمل 6 أسئلة تدخل في مجال يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري.

**ثانيا- الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة:**

وقد تم الاعتماد على مقياس Likert five points scale ليكارت الخماسي كأساس للتعبير عن درجات الموافقة بإعطاء الأوزان الآتية للفقرات:

**جدول رقم(2.2):** مقياس ليكارت الخماسي

| الاستجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**المصدر :** عاشور سمير كامل، سالم سامية أبو الفتوح، " العرض والتحليل الإحصائي باستخدام SPSS Win المدخل والأساسيات "، بدون ناشر، الجزء الأول، 2002، ص: 25.

1- اختبار ثبات الاستبيان بطريقة "ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha:

من أجل اختبار مصداقية و ثبات الإستبيان و للتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الإستبيان و لكل متغير على حدى فقد تم إستخدام معامل ألفا كروبانخ لتحقيق الغرض المطلوب. حيث أن هذا المعامل يأخذ قيما بين الصفر و الواحد (1,0). فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون

مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كروبانخ تعني زيادة مصداقية البيانات على عكس نتائج العينة مجتمع الدراسة.

**2- نتائج اختبار الثبات:** عند تطبيق اختبار المصداقية و الثبات ألفا كروبانخ على إجابات عينة الدراسة المكونة من 35 فرد وجدنا أن قيمة ألفا بلغت (0.769) و هذا يبين أن الإرتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا.

**جدول (3.2):** معامل ألفا كروبانخ

| المحور | محتوى المحور | الفقرات | معامل ألفا كروبانخ |
|---|---|---|---|
| 1 | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | 6 | 0.855 |
| 2 | تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | 6 | 0.891 |
| 3 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | 6 | 0.613 |
| 4 | يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري | 6 | 0.718 |
| 5 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | 6 | 0.675 |
| 6 | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | 6 | 0.864 |
| جميع المحاور | | 36 | 0.769 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على الاستبيان

**ثالثا- البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:**

تم استخدام البرنامج الإحصائيStatistical Package For Social Sciences19 في عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، واستخدمت من أجل ذلك الأساليب المناسبة في التحليل الإحصائي.

**المبحث الثاني:نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها و مناقشتها**

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، والثاني نحاول فيه تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها.

❖ **المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية**

سنقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية و القياسية و البرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

**أولا- النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة:**

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية.

**1- العمر:**

يبين الجدول (4.2) أن 17.1% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم اقل من 30 سنة، و51.4% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 30 إلى اقل من 40 سنة، و 25.7% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 40 إلى 50 سنة، و5.7% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أكثر من 50 سنة.

**جدول رقم (4.2):** توزيع أفراد العينة حسب العمر

| العمر | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| اقل من 30 | 6 | 17.1 |
| من 30 إلى اقل من 40 | 18 | 51.4 |
| من 40إلى اقل من 50 | 9 | 25.7 |
| 50 سنة وأكثر | 2 | 5.7 |
| المجموع | 35 | 100.0 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

2- المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (5.2) أن 71.4% من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل العلمي ليسانس، و11.4 %من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي ماجستير، و 8.6% من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي دكتوراه، و8.6% من أفراد العينة الدراسة لديهم مؤهلات علمية أخرى. وهذا ما يعني أن أفراد العينة مؤهلين مهنيا للإجابة على أسئلة الاستبيان.

**جدول رقم (5.2):** توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوي أو اقل | 0 | 0.0 |
| ليسانس | 25 | 71.4 |
| ماجستير | 4 | 11.4 |
| دكتوراه | 3 | 8.6 |
| أخرى | 3 | 8.6 |
| المجموع | 35 | 100.0 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

3-التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (6.2) أن 28.6 % من أفراد عينة الدراسة لديهم تخصص العلمي علوم مالية ومحاسبة، و22.9% من أفراد عينة الدراسة لديهم تخصص علمي علوم تجارية، و 14.3% من أفراد عينة الدراسة لديهم تخصص علمي علوم اقتصادية ، و22.9% من أفراد العينة الدراسة لديهم تخصص علمي علوم تسير، و11.4% من أفراد عينة الدراسة لديهم تخصصات أخرى.

**جدول رقم (6.2):** توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| علوم مالية ومحاسبة | 10 | 28.6 |
| علوم تجارية | 8 | 22.9 |
| علوم اقتصادية | 5 | 14.3 |
| علوم تسير | 8 | 22.9 |
| أخرى | 4 | 11.4 |
| المجموع | 35 | 100.0 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

**4-الوظيفة الحالية:**

يبين الجدول رقم(7.2) أن 5.7% من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم عضو مجلس الإدارة، و34.3% من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم محافظ حسابات، و17.1% من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم مدير أو مستشار مالي، و42.9% من أفراد العينة الدراسة يمارسون وظائف أخرى.

**جدول رقم (7.2):** توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

| الوظيفة الحالية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مراجع داخلي | 0 | 0.0 |
| عضو مجلس الإدارة | 2 | 5.7 |
| محافظ حسابات | 12 | 34.3 |
| مدير أو مستشار مالي | 6 | 17.1 |
| أخرى | 15 | 42.9 |
| المجموع | 35 | 100.0 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

**5-الخبرة المهنية:**

يبين الجدول (8.2) أن 20.0% من عينة الدراسة تتراوح خبرتهم اقل من 5 سنوات، و42.9% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من 5 إلى اقل من 10 سنوات، و 17.1% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من 10 إلى 15 سنة، و 17.1% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من 15 إلى 20 سنة،و2.9 % من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من 20سنة فأكثر.

**جدول رقم (8.2):** توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

| الخبرة المهنية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| اقل من 5 سنوات | 7 | 20.0 |
| 5 إلى اقل من 10 | 15 | 42.9 |
| 10 إلى اقل من 15 | 6 | 17.1 |
| 15 إلى اقل من 20 | 6 | 17.1 |
| 20 سنة فأكثر | 1 | 2.9 |
| المجموع | 35 | 100.0 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

**ثانيا - النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات الاستبيان:**

1- النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان و المتعلقة بمدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، و يبين معاملة الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول ، والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (9.2):**مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري

| الرقم | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | أن احتفاظ الشركة بدليل الحوكمة يعكس رغبة الشركة في إتباع أحدث الممارسات السليمة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري | 0.486 | 0.003 |
| 2 | أن توافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري | 0.735 | 0.000 |
| 3 | أن اتسام متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارة وأصحاب المصالح يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري | 0.707 | 0.000 |
| 4 | أن توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية وتطبيق القوانين بين مختلف الجهات يساعد على التنفيذ الفعال لإطار الحوكمة في المجال الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | 0.550 | 0.001 |
| 5 | أن تمتع هيكل الحوكمة بالشفافية يزيد ثقة أصحاب المصالح بجودة أدائها المالي والإداري للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.. | 0.792 | 0.000 |
| 6 | أن وجود لجأن ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة تطبيق إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة يزيد من ثقة أصحاب المصالح في فعالية إطار الحوكمة مما يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | 0.340 | 0.045 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

**2-** النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري، و يبين معاملة الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني ، والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (10.2):** تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري

| الرقم | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | أن وجود اللوائح والأنظمة الداخلية للشركة لكافة الإجراءات اللازمة لتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم يؤدي إلى زيادة ثقة المالكين بجودة أدائها للحد من الفساد المالي والإداري | 0.577 | 0.000 |
| 2 | يحصل حملة الأسهم على المعلومات ذات الصلة بأداء الصناديق في الوقت المناسب وبشكل دوري مما يؤدي إلى زيادة ثقة بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري | 0.643 | 0.000 |
| 3 | أن حصول حملة الأسهم على المعلومات مجانا ودون تكلفة يزيد من ثقة المالكين بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.565 | 0.000 |
| 4 | وجود الحق لحملة الأسهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، يزيد من ثقة حملة الأسهم بالشركة على تحسين أدائهم مما تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري. | 0.648 | 0.000 |
| 5 | يجيب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة أصحاب المصالح فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.365 | 0.031 |
| 6 | أن وجود الحق لأصحاب المصالح بالرقابة على الأداء المالي والتشغيلي لشركة والإطلاع على استثماراتها يؤثر على أدائها للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.371 | 0.028 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

3- النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثالث من الاستبيان يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، و يبين معاملة الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث، والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 ،وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (11.2):** يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري.

| الرقم | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | أن معاملة كافة حملة الوثائق من نفس الطبقة معاملة متساوية من حيث الحقوق يزيد من ثقة حملة الوثائق بالتطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.451 | 0.007 |
| 2 | حصول حملة الوثائق على كافة المعلومات المتعلقة بأداء الشركة دون تميز يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري.. | 0.687 | 0.000 |
| 3 | أن وجود حماية لحملة الوثائق الأقلية من أي إساءة أو استغلال التي قد يقوم بها أصحاب النسب الحاكمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى زيادة ثقة حملة الوثائق بحسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0474 | 0.000 |
| 4 | إزالة أي عوائق تحول دون إتمام عملية التصويت من قبل حملة الوثائق الأجانب أو عبر الحدود يؤدي إلى التطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.484 | 0.003 |
| 5 | أن إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى يؤثر على تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.779 | 0.000 |
| 6 | قيام حملة الوثائق في حال تضارب المصالح بينهم، باللجوء إلى الإفصاح عن هذا التضارب يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري.. | 0.448 | 0.007 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

4- النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الرابع من الاستبيان يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري و يبين معاملة الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع ، والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 ،وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (12.2)**:يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري

| الرقم | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | أن احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى رفع مستوى الأداء للحد من الفساد المالي والإداري | 0.289 | 0.092 |
| 2 | أن حصول أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب، على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي للقيام بمسؤولياتهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.374 | 0.092 |
| 3 | أن قدرة أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين والجهات التي تمثلهم، إيصال أي أعمال غير قانونية إلى مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.755 | 0.000 |
| 4 | وجود إطار فعّال لمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.522 | 0.001 |
| 5 | أن علام أصحاب المصالح وبشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالعمل في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.589 | 0.000 |
| 6 | تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الأخذ بمقترحاتهم في أساليب تنفيذ العمل لتحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.453 | 0.006 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

5- النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الخامس من الاستبيان يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري، و يبين معاملة الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس، والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 ،وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (13.2):** يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري.

| الرقم | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | أن الإفصاح عن كافة معلومات الشركة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري.. | 0.746 | 0.000 |
| 2 | أن الإفصاح عن كافة التقارير المالية والغير المالية المتعلقة بالشركة وبشفافية تامة، وصدورها وفق المعايير المحاسبية الدولية يعكس فعّالية تطبيق إطار الحوكمة في المجال للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.754 | 0.000 |
| 3 | أن شمول الإفصاح عن السياسات المتعلقة بمكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين يؤدي إلى تحسين أدائها للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.768 | 0.000 |
| 4 | وجود صفحة الالكترونية للشركة تشمل كافة المعلومات المالية والإدارية وتحدث بشكل دائم يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.677 | 0.000 |
| 5 | وجود مدققين خارجيين مستقلين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.230 | 0.183 |
| 6 | التصريح عن أي عقوبة أو جزاء أو أي قيد احتياطي مفروض على الشركة في الجهات الإعلامية المختلفة يعكس فعّالية تطبيق لائحة الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. | 0.293 | 0.088 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

6- النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات المحور السادس:

الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور السادس من الاستبيان يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري و يبين معاملة الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس ، والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (14.2):**يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري.

| الرقم | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | متابعة مجلس الإدارة الرقابة الفعّالة على كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة وإجراء التعديلات عند الحاجة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.381 | 0.024 |
| 2 | قيام مجلس الإدارة بتحديد المكافآت والمرتبات، واختيار كبار مدراء التنفيذيين والإشراف على أدائهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.517 | 0.001 |
| 3 | أن إجراء عمليات الترشيح والانتخابات بشفافية يؤثر على تقييم أداء مدراء للحد من الفساد المالي والإداري.. | 0.631 | 0.000 |
| 4 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.423 | 0.011 |
| 5 | أن الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي يؤثر الرقابة الفعالة لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.743 | 0.000 |
| 6 | أن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء مجلس إدارة للحد من الفساد المالي والإداري. | 0.313 | 0.067 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

7- النتائج المتعلقة بالصدق البنائي لمحتوى محاور الدراسة:

الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول المحاور الدراسة من الاستبيان و يبين معاملة الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05.

**جدول رقم (15.2):**معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للفقرات الاستبانة

| المحور | محتوى المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الأول | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، | 0.531 | 0.001 |
| الثاني | تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | 0.815 | 0.000 |
| الثالث | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | 0.707 | 0.000 |
| الرابع | يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري | 0.612 | 0.000 |
| الخامس | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | 0.595 | 0.000 |
| السادس | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | 0.598 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

## ❖ المطلب الثاني: تحليل الفقرات واختبار فرضيات الدراسة:

### أولا - تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبارT للعينة الواحدة ( One Sample T test ) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها ( أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 و الوزن النسبي اكبر من60% )، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (أو مستوى الدلالة اقل من

0.05والوزن النسبي اقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كأن مستوى الدلالة لها اكبر من0.05.

✓ تحليل فقرات المحور الأول: مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

تم استخدام اختبار للعينة t الواحدة مبينة في الجدول رقم(16.2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة ما يلي:

1- في الفقرة رقم 6 بلغ الوزن النسبي 70.476% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود لجأن ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة تطبيق إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة يزيد من ثقة أصحاب المصالح في فعالية إطار الحوكمة مما يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

2- في الفقرة رقم 5 بلغ الوزن النسبي 70.00 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على تمتع هيكل الحوكمة بالشفافية يزيد ثقة أصحاب المصالح بجودة أدائها المالي والإداري للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم 3 بلغ الوزن النسبي 67.618 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على اتسام متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارة وأصحاب المصالح يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم 4 بلغ الوزن النسبي 66.667 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية وتطبيق القوانين بين مختلف الجهات يساعد على التنفيذ الفعال لإطار الحوكمة في المجال الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم 1 بلغ الوزن النسبي 66.19 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على احتفاظ الشركة بدليل الحوكمة يعكس رغبة الشركة في إتباع أحدث الممارسات السليمة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم 2 بلغ الوزن النسبي 65.715% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على توافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الأول تساوي 4.0667 والوزن النسبي يساوي 67.778 %وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد 60 % وقيمة t محسوبة تساوي 9.180، ومستوى

الدلالة تساوي 0.000 مما يدل على تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن نسبة تزيد عن 67% من أفراد العينة المدروسة يرون وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور، مما يعد دافعا جديدا لتطبيقها.

**جدول رقم (16.2):** تحليل فقرات المحور الأول ( مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري)

| الرقم | الفقرة | المتوسط المرجح | انحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أن احتفاظ الشركة بدليل الحوكمة يعكس رغبة الشركة في إتباع أحدث الممارسات السليمة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري | 3.9714 | 1.07062 | 66.190 | 5.368 | 0.000 |
| 2 | أن توافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | 3.9429 | 0.83817 | 65.715 | 6.655 | 0.000 |
| 3 | أن اتسام متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارة وأصحاب المصالح يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | 4.0571 | 0.72529 | 67.618 | 8.623 | 0.000 |
| 4 | أن توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية وتطبيق القوانين بين مختلف الجهات يساعد على التنفيذ الفعال لإطار الحوكمة في المجال الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | 4.0000 | 0.93934 | 66.667 | 6.298 | 0.000 |
| 5 | أن تمتع هيكل الحوكمة بالشفافية يزيد ثقة أصحاب المصالح بجودة أدائها المالي والإداري للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.. | 4.2000 | 0.93305 | 70.000 | 7.609 | 0.000 |
| 6 | أن وجود لجأن ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة تطبيق إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة يزيد من ثقة أصحاب المصالح في فعالية إطار الحوكمة مما يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | 4.2286 | 0.87735 | 70.476 | 8.284 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 4.0667 | 0.68742 | 67.778 | 9.180 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

✓ تحليل فقرات المحور الثاني: مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة مبينة في الجدول رقم(17.2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة ما يلي:

1- في الفقرة رقم 5 بلغ الوزن النسبي 70.476 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن درجة استجابة أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة أصحاب المصالح فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

2- في الفقرة رقم 6 بلغ الوزن النسبي 67.143% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود الحق لأصحاب المصالح بالرقابة على الأداء المالي والتشغيلي لشركة والإطلاع على استثماراتها يؤثر على أدائها للحد من الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم 1 بلغ الوزن النسبي 66.667 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود اللوائح والأنظمة الداخلية للشركة لكافة الإجراءات اللازمة لتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم يؤدي إلى زيادة ثقة المالكين بجودة أدائها للحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم 2 بلغ الوزن النسبي 66.19% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على حصول حملة الأسهم على المعلومات ذات الصلة بأداء الصناديق في الوقت المناسب وبشكل دوري مما يؤدي إلى زيادة ثقة بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم3 بلغ الوزن النسبي65.238 %ومستوى الدلالة0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على حصول حملة الأسهم على المعلومات مجانا ودون تكلفة يزيد من ثقة المالكين بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم 4 بلغ الوزن النسبي 63.33 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود الحق لحملة الأسهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، يزيد من ثقة حملة الأسهم بالشركة على تحسين أدائهم مما تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الثاني تساوي 3.9905 والوزن النسبي يساوي 65.50% وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد 60 %وقيمة t محسوبة تساوي 12.343، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 مما يدل على وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن نسبة تزيد عن 65% من أفراد العينة المدروسة يرون وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري ، وأن درجة استجابة أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة أصحاب المصالح فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة ووجود الحق لأصحاب المصالح بالرقابة على الأداء المالي والتشغيلي لشركة والإطلاع على استثماراتها يؤثر نسبيا على أدائها للحد من الفساد المالي والإداري، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور.

**جدول رقم (17.2):** تحليل فقرات المحور الثاني: (مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم للحد من الفساد المالي والإداري)

| الرقم | الفقرة | المتوسط المرجح | انحراف المعياري | التوزيع النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أن وجود اللوائح والأنظمة الداخلية للشركة لكافة الإجراءات اللازمة لتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم يؤدي إلى زيادة ثقة المالكين بجودة أدائها للحد من الفساد المالي والإداري | 4.000 | 0.93934 | 66.667 | 6.298 | 0.000 |
| 02 | يحصل حملة الأسهم على المعلومات ذات الصلة بأداء الصناديق في الوقت المناسب وبشكل دوري مما يؤدي إلى زيادة ثقة بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري | 3.9714 | 0.85700 | 66.190 | 6.706 | 0.000 |
| 03 | أن حصول حملة الأسهم على المعلومات مجانا ودون تكلفة يزيد من ثقة المالكين بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.9143 | 0.85307 | 65.238 | 6.341 | 0.000 |
| 04 | وجود الحق لحملة الأسهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، يزيد من ثقة حملة الأسهم بالشركة على تحسين أدائهم مما تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري. | 3.8000 | 0.93305 | 63.330 | 5.072 | 0.000 |
| 05 | يجيب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة أصحاب المصالح فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.2286 | 0.77024 | 70.476 | 9.436 | 0.000 |
| 06 | أن وجود الحق لأصحاب المصالح بالرقابة على الأداء المالي والتشغيلي لشركة والإطلاع على استثماراتها يؤثر على أدائها للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.0286 | 0.82197 | 67.143 | 7.403 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 3.9905 | 0.47476 | 65.508 | 12.343 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

✓ تحليل فقرات المحور الثالث: يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري.

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة مبينة في الجدول رقم(18.2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة ما يلي:

1- في الفقرة رقم 4 بلغ الوزن النسبي 66.667 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على إزالة أي عوائق تحول دون إتمام عملية التصويت من قبل حملة الوثائق الأجانب أو عبر الحدود يؤدي إلى التطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري.

2- في الفقرة رقم 3 بلغ الوزن النسبي 66.667 % ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود حماية لحملة الوثائق الأقلية من أي إساءة أو استغلال التي قد يقوم بها أصحاب النسب الحاكمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى زيادة ثقة حملة الوثائق بحسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم 6 بلغ الوزن النسبي 64.761 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما قيام حملة الوثائق في حال تضارب المصالح بينهم، باللجوء إلى الإفصاح عن هذا التضارب يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم 2 بلغ الوزن النسبي 64.285 % ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على حصول حملة الوثائق على كافة المعلومات المتعلقة بأداء الشركة دون تميز يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم 5 بلغ الوزن النسبي 61.428 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى يؤثر على تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم 1 بلغ الوزن النسبي 59.048 %ومستوى الدلالة 0.006 وهي اقل من 0.05 مما يدل على معاملة كافة حملة الوثائق من نفس الطبقة معاملة متساوية من حيث الحقوق يزيد من ثقة حملة الوثائق بالتطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الثالث تساوي 3.8286 والوزن النسبي يساوي 63.81 %وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t محسوبة تساوي 8.607، ومستوى الدلالة تساوي

0.000 مما يدل على يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري.

ومن ذلك نرى رغم ضعف الوزن النسبي للمحور الثالث وأثره في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث يمكننا أن نستخلص مما سبق أن نسبة تزيد عن 63 %من أفراد العينة المدروسة بشكل عام يرون في إتباع التعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال الفقرة التي تتعلق بإزالة أي عوائق تحول دون إتمام عملية التصويت من قبل حملة الوثائق الأجانب أو عبر الحدود يؤدي إلى التطبيق الفعّال لإطار الحوكمة و وجود حماية لحملة الوثائق الأقلية من أي إساءة أو استغلال التي قد يقوم بها أصحاب النسب الحاكمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى زيادة ثقة حملة الوثائق بحسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم** (18.2) تحليل فقرات المحور الثالث (يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري)

| الرقم | الفقرة | المتوسط المرجح | انحراف المعياري | التوزيع النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أن معاملة كافة حملة الوثائق من نفس الطبقة معاملة متساوية من حيث الحقوق يزيد من ثقة حملة الوثائق بالتطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.5429 | 1.09391 | 59.048 | 2.936 | 0.006 |
| 02 | حصول حملة الوثائق على كافة المعلومات المتعلقة بأداء الشركة دون تميز يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري.. | 3.8571 | 0.94380 | 64.285 | 5.373 | 0.000 |
| 03 | أن وجود حماية لحملة الوثائق الأقلية من أي إساءة أو استغلال التي قد يقوم بها أصحاب النسب الحاكمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى زيادة ثقة حملة الوثائق بحسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.0000 | 0.84017 | 66.667 | 7.042 | 0.000 |
| 04 | إزالة أي عوائق تحول دون إتمام عملية التصويت من قبل حملة الوثائق الأجانب أو عبر الحدود يؤدي إلى التطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.0000 | 0.87447 | 66.667 | 6.765 | 0.000 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 05 | أن إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى يؤثر على تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.6857 | 1.05081 | 61.428 | 3.861 | 0.000 |
| 06 | قيام حملة الوثائق في حال تضارب المصالح بينهم، باللجوء إلى الإفصاح عن هذا التضارب يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.8857 | 1.02244 | 64.761 | 5.125 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 3.8286 | 0.56949 | 63.810 | 8.607 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

✓ تحليل فقرات المحور الرابع: يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري.

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة مبينة في الجدول رقم(19.2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة ما يلي:

1- في الفقرة رقم 6 بلغ الوزن النسبي 75.115 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الأخذ بمقترحاتهم في أساليب تنفيذ العمل لتحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

2- في الفقرة رقم 5 بلغ الوزن النسبي 73.333 % ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على إعلام أصحاب المصالح وبشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالعمل في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم 2 بلغ الوزن النسبي 70.47 % ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على حصول أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب، على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي للقيام بمسؤولياتهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم 1 بلغ الوزن النسبي 70.00% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى رفع مستوى الأداء للحد من الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم 4 بلغ الوزن النسبي 66.667 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود إطار فعّال لمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم 3 بلغ الوزن النسبي 66.19 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على قدرة أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين والجهات التي تمثلهم، إيصال أي أعمال غير قانونية إلى مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الرابع تساوي 4.2238 والوزن النسبي يساوي 70.396 %وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد 60 %وقيمة t محسوبة تساوي 16.154، ومستوى الدلالة تساوي 0.000، مما يدل على تأثير وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري.

ويمكننا أن نستخلص نتائج التحليل لهذا المحور هو تنظيم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الأخذ بمقترحاتهم في أساليب تنفيذ العمل لتحسين أداء وإعلام أصحاب المصالح وبشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالعمل في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري، وكذلك فأن جميع الفقرات المحور تدعم في وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة،.للحد من الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (19.2)** تحليل فقرات المحور الرابع (يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري)

| الرقم | الفقرة | المتوسط المرجح | انحراف المعياري | التوزيع النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أن احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى رفع مستوى الأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.2000 | 0.53137 | 70.000 | 13.360 | 0.000 |
| 02 | أن حصول أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب، على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي للقيام بمسؤولياتهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.2286 | 0.73106 | 70.470 | 9.942 | 0.000 |
| 03 | أن قدرة أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين والجهات التي تمثلهم، إيصال أي أعمال غير قانونية إلى مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.9714 | 1.07062 | 66.190 | 5.368 | 0.000 |
| 04 | وجود إطار فعّال لمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.0000 | 0.90749 | 66.667 | 6.519 | 0.000 |
| 05 | أن إعلام أصحاب المصالح وبشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالعمل في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.4000 | 0.77460 | 73.333 | 10.693 | 0.000 |
| 06 | تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الأخذ بمقترحاتهم في أساليب تنفيذ العمل لتحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.5429 | 0.56061 | 75.115 | 16.282 | 0.000 |
| جميع الفقرات | | 4.2238 | 0.44820 | 70.396 | 16.154 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

✓ تحليل فقرات المحور الخامس: يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري.

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة مبينة في الجدول رقم(20.2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة ما يلي:

1- في الفقرة رقم 5 بلغ الوزن النسبي 72.831%ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود مدققين خارجيين مستقلين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

2- في الفقرة رقم 6 بلغ الوزن النسبي 67.143 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على التصريح عن أي عقوبة أو جزاء أو أي قيد احتياطي مفروض على الشركة في الجهات الإعلامية المختلفة يعكس فعّالية تطبيق لائحة الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم 3 بلغ الوزن النسبي 64.761% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على شمول الإفصاح عن السياسات المتعلقة بمكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين يؤدي إلى تحسين أدائها للحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم 1 بلغ الوزن النسبي 63.33% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على الإفصاح عن كافة معلومات الشركة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم 4 بلغ الوزن النسبي 61.905 %ومستوى الدلالة 0.001 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود صفحة الالكترونية للشركة تشمل كافة المعلومات المالية والإدارية وتحدث بشكل دائم يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم 2 بلغ الوزن النسبي 61.428% ومستوى الدلالة 0.004 وهي اقل من 0.05 مما يدل على الإفصاح عن كافة التقارير المالية والغير المالية المتعلقة بالشركة وبشفافية تامة، وصدورها وفق المعايير المحاسبية الدولية يعكس فعّالية تطبيق إطار الحوكمة في المجال للحد من الفساد المالي والإداري.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الخامس تساوي 3.9095 والوزن النسبي يساوي 65.158 %وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد 60 %وقيمة t محسوبة تساوي 8.126، ومستوى الدلالة تساوي 0.000، يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري.

ويمكننا أن نستخلص نتائج التحليل لهذا المحور هو وجود مدققين خارجيين مستقلين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الشركة يؤدي إلى تحسين أدائها و التصريح عن أي عقوبة أو جزاء أو أي قيد احتياطي مفروض على الشركة في الجهات الإعلامية المختلفة يعكس فعّالية تطبيق لائحة الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (20.2)** تحليل فقرات المحور الخامس (يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كفة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري)

| الرقم | الفقرة | المتوسط المرجح | انحراف المعياري | التوزيع النسبي | قيمةt | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أن الإفصاح عن كافة معلومات الشركة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.8000 | 1.41005 | 63.333 | 3.357 | 0.002 |
| 02 | أن الإفصاح عن كافة التقارير المالية والغير المالية المتعلقة بالشركة وبشفافية تامة، وصدورها وفق المعايير المحاسبية الدولية يعكس فعّالية تطبيق إطار الحوكمة في المجال للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.6857 | 1.30094 | 61.428 | 3.118 | 0.004 |
| 03 | أن شمول الإفصاح عن السياسات المتعلقة بمكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين يؤدي إلى تحسين أدائها للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.8857 | 0.99325 | 64.761 | 5.276 | 0.000 |
| 04 | وجود صفحة الالكترونية للشركة تشمل كافة المعلومات المالية والإدارية وتحدث بشكل دائم يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 3.7143 | 1.12646 | 61.905 | 3.751 | 0.001 |
| 05 | وجود مدققين خارجيين مستقلين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.3429 | 0.53922 | 72.831 | 14.733 | 0.000 |
| 06 | التصريح عن أي عقوبة أو جزاء أو أي قيد احتياطي مفروض على الشركة في الجهات الإعلامية المختلفة يعكس فعّالية تطبيق لائحة الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. | 4.0286 | 0.82197 | 67.143 | 7.403 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 3.9095 | 0.66217 | 65.158 | 8.126 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

✓ تحليل فقرات المحور السادس: يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري.

✓ تم استخدام اختبار للعينة الواحدة مبينة في الجدول رقم(21.2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور السادس مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة ما يلي:

1- في الفقرة رقم 4 بلغ الوزن النسبي 73.81%ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري.

2- في الفقرة رقم 6 بلغ الوزن النسبي 71.428 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء مجلس إدارة للحد من الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم 1 بلغ الوزن النسبي 70.414 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على متابعة مجلس الإدارة الرقابة الفعّالة على كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة وإجراء التعديلات عند الحاجة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم 2 بلغ الوزن النسبي 70.00 %ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على قيام مجلس الإدارة بتحديد المكافآت والمرتبات، واختيار كبار مدراء التنفيذيين والإشراف على أدائهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم 3 بلغ الوزن النسبي 66.667 %ومستوى الدلالة 0.001 وهي اقل من 0.05 مما يدل على إجراء عمليات الترشيح والانتخابات بشفافية يؤثر على تقييم أداء مدراء للحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم 5 بلغ الوزن النسبي 66.667 %ومستوى الدلالة 0.004 وهي اقل من 0.05 مما يدل على الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي يؤثر الرقابة الفعالة لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور السادس تساوي 4.1905 والوزن النسبي يساوي 69.841 %وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد 60 %وقيمة t محسوبة تساوي 18.664، ومستوى الدلالة تساوي 0.000، يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري.

ويمكننا أن نستخلص نتائج التحليل لهذا المحور هو تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين و وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء مجلس إدارة ومتابعة مجلس الإدارة الرقابة الفعّالة على كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة وإجراء التعديلات عند الحاجة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (21.2)** تحليل فقرات المحور السادس (يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري)

| الرقم | الفقرة | المتوسط المرجح | انحراف المعياري | التوزيع النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | متابعة مجلس الإدارة الرقابة الفعّالة على كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة وإجراء التعديلات عند الحاجة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.22486 | 00.64561 | 70.414 | 11.258 | 0.000 |
| 02 | قيام مجلس الإدارة بتحديد المكافآت والمرتبات، واختيار كبار مدراء التنفيذيين والإشراف على أدائهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.2000 | 0.83314 | 70.000 | 8.521 | 0.000 |
| 03 | أن إجراء عمليات الترشيح والانتخابات بشفافية يؤثر على تقييم أداء مدراء للحد من الفساد المالي والإداري.. | 4.0000 | 0.76696 | 66.667 | 7.714 | 0.000 |
| 04 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري.. | 4.4286 | 0.55761 | 73.810 | 15.157 | 0.000 |
| 05 | أن الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي يؤثر الرقابة الفعالة لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.0000 | 0.87447 | 66.667 | 6.765 | 0.000 |
| 06 | أن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء مجلس إدارة للحد من الفساد المالي والإداري. | 4.2857 | 0.75035 | 71.428 | 10.137 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 4.1905 | 0.37735 | 69.841 | 18.664 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

**جميع المحاور:**

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة مبينة في الجدول رقم(22.2) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة المتعلقة بدور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري

ويتبين المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة يساوي 4.0349 ، والوزن النسبي يساوي 67.248 % ، وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد60 % وقيمة t محسوبة تساوي19.732 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق حوكمة الشركات تحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (22.2)** تحليل محاور الدراسة

| مستوى الدلالة | قيمةt | التوازن النسبي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | عنوان المحور | الرقم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.000 | 9.180 | 67.778 | 0.68742 | 4.0667 | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | 1 |
| 0.000 | 12.343 | 66.508 | 0.47476 | 3.9905 | مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | 2 |
| 0.000 | 8.607 | 63.810 | 0.56949 | 3.8286 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | 3 |
| 0.000 | 16.154 | 70.396 | 0.44820 | 4.2238 | يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري. | 4 |
| 0.000 | 8.126 | 65.158 | 0.66217 | 3.9095 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | 5 |
| 0.000 | 18.664 | 69.841 | 0.37735 | 4.1905 | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | 6 |
| 0.000 | 19.732 | 67.248 | 0.31030 | 4.0349 | جميع المحاور | |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

**ثانيا: اختبار الفرضيات الدراسة:**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء أفراد العينة الدراسة حول دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري تعزى إلى أقسام الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية).

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء أفراد العينة الدراسة حول دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري تعزى إلى المؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار التحليل التباين الأحادي للاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، تعزى للمؤهل العلمي والنتائج مبينة في الجدول رقم (25.2) الذي يبين أن قيمة f محسوبة لكل محور اقل من f الجدولية التي تساوي 2.72،كما أن قيمة مستوى دلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة تعزى للمؤهل العلمي.

وبصفة عامة يبين أن قيمة f محسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.942 وهي اقل من f الجدولية التي تساوي 2.72 ،كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0.942 وهو اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة تعزى للمؤهل العلمي حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (23.2)** نتائج التحليل التباين الأحادي (one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزى للمؤهل العلمي.

| المحور | عنوان المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.138 | 3 | 0.046 | 0.090 | 0.965 |
| | | داخل المجموعات | 15.928 | 31 | 0.514 | | |
| | | المجموع | 16.067 | 34 | | | |
| 2 | مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.097 | 3 | 0.032 | 0.133 | 0.940 |
| | | داخل المجموعات | 7.566 | 31 | 0.244 | | |
| | | المجموع | 7.663 | 34 | | | |
| 3 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.436 | 3 | 0.145 | 0.425 | 0.737 |
| | | داخل المجموعات | 10.591 | 31 | 0.342 | | |
| | | المجموع | 11.027 | 34 | | | |
| 4 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.098 | 3 | 0.033 | 0.150 | 0.929 |
| | | داخل المجموعات | 6.733 | 31 | 0.217 | | |
| | | المجموع | 6.830 | 34 | | | |
| 5 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 2.155 | 3 | 0.718 | 1.746 | 0.895 |
| | | داخل المجموعات | 12.753 | 31 | 0.411 | | |
| | | المجموع | 14.908 | 34 | | | |
| 6 | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.092 | 3 | 0.031 | 0.200 | 0.895 |
| | | داخل المجموعات | 4.749 | 31 | 0.153 | | |
| | | المجموع | 4.841 | 34 | 4.841 | | |
| جميع المحاور | | بين المجموعات | 0.040 | 3 | 0.013 | 0.129 | 0.942 |
| | | داخل المجموعات | 3.233 | 31 | 0.104 | | |
| | | المجموع | 3.274 | 34 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء أفراد العينة الدراسة حول دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري تعزى إلى التخصص العلمي.

تم استخدام اختبار التحليل التباين الأحادي للاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، تعزى للتخصص العلمي والنتائج مبينة في الجدول رقم (26.2) الذي يبين أن قيمة f محسوبة لمحور الخامس يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري ،تساوي 2.730 وهي اكبر من قيمة f الجدولية 2.72 ، كما أن قيمة مستوى دلالة تساوي 0.049 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في محور الخامس تعزى للتخصص العلمي.

كما تبين أن قيمة f المحسوبة لكل محور من المحاور المتبقية اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 2.72، ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور المتبقية تساوي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة المتبقية تعزى لتخصص العلمي.

وبصفة عامة يبين أن قيمة f محسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.734 وهي اقل من f الجدولية التي تساوي 2.72 ،كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0.169 وهو اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة تعزى للتخصص العلمي حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم** (24.2) نتائج التحليل التباين الأحادي (one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزى للتخصص العلمي.

| المحور | عنوان المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةf | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 2.678 | 4 | 0.670 | 1.500 | 0.227 |
| | | داخل المجموعات | 13.388 | 30 | 0.446 | | |
| | | المجموع | 16.067 | 34 | | | |
| 2 | مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 1.286 | 4 | 0.322 | 1.513 | 0.223 |
| | | داخل المجموعات | 6.377 | 30 | 0.213 | | |
| | | المجموع | 7.663 | 34 | | | |
| 3 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد | بين المجموعات | 0.344 | 4 | 0.086 | 0.242 | 0.912 |
| | | داخل المجموعات | 10.683 | 30 | 0.356 | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | من الفساد المالي والإداري | المجموع | 11.027 | 34 | | | |
| 4 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.536 | 4 | 0.134 | 0.639 | 0.639 |
| | | داخل المجموعات | 6.294 | 30 | 0.210 | | |
| | | المجموع | 6.830 | 34 | | | |
| 5 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 3.946 | 4 | 0.987 | 2.730 | 0.049 |
| | | داخل المجموعات | 10.962 | 30 | 0.365 | | |
| | | المجموع | 14.908 | 34 | | | |
| 6 | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.432 | 4 | 0.108 | 0.735 | 0.575 |
| | | داخل المجموعات | 4.409 | 30 | 0.147 | | |
| | | المجموع | 4.841 | 34 | | | |
| جميع المحاور | | بين المجموعات | 0.615 | 4 | 0.154 | 1.734 | 0.169 |
| | | داخل المجموعات | 2.659 | 31 | 0.089 | | |
| | | المجموع | 3.274 | 34 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.05** بين آراء أفراد العينة الدراسة حول دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري تعزى إلى الوظيفة الحالية.

تم استخدام اختبار التحليل التباين الأحادي للاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، تعزى للوظيفة الحالية والنتائج مبينة في الجدول رقم **(27.2)** الذي يبين أن قيمة **f** محسوبة لكل محور اقل من **f** الجدولية التي تساوي **2.72**،كما أن قيمة مستوى دلالة لكل محور اكبر من **0.05** مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة تعزى للوظيفة الحالية.

وبصفة عامة يبين أن قيمة **f** محسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي **1.281**وهي اقل من **f** الجدولية التي تساوي **2.72** ،كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي **0.234** وهو اكبر من **0.05** مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.05** في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة تعزي للوظيفة الحالية حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (25.2)** نتائج التحليل التباين الأحادي **(one way anova)** بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزى الوظيفة الحالية.

| المحور | عنوان المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةf | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 1.102 | 3 | 0.367 | 0.761 | 0.525 |
| | | داخل المجموعات | 14.965 | 31 | 0.483 | | |
| | | المجموع | 16.067 | 34 | | | |
| 2 | مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 1.513 | 3 | 0.504 | 2.541 | 0.074 |
| | | داخل المجموعات | 6.151 | 31 | 0.198 | | |
| | | المجموع | 7.663 | 34 | | | |
| 3 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 2.257 | 3 | 0.752 | 2.659 | 0.066 |
| | | داخل المجموعات | 8.770 | 31 | 0.283 | | |
| | | المجموع | 11.027 | 34 | | | |
| 4 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.543 | 3 | 0.181 | 0.893 | 0.456 |
| | | داخل المجموعات | 6.287 | 31 | 0.203 | | |
| | | المجموع | 6.830 | 34 | | | |
| 5 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 1.882 | 3 | 0.627 | 1.493 | 0.236 |
| | | داخل المجموعات | 13.026 | 31 | 0.420 | | |
| | | المجموع | 14.908 | 34 | | | |
| 6 | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.554 | 3 | 0.185 | 1.336 | 0.281 |
| | | داخل المجموعات | 4.287 | 31 | 0.138 | | |
| | | المجموع | 4.841 | 34 | | | |
| | جميع المحاور | بين المجموعات | 0.789 | 3 | 0.263 | 1.281 | 0.234 |
| | | داخل المجموعات | 2.485 | 31 | 0.080 | | |
| | | المجموع | 3.274 | 34 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء أفراد العينة الدراسة حول دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي إلى الخبرة المهنية.

تم استخدام اختبار التحليل التباين الأحادي للاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، تعزي للخبرة المهنية والنتائج مبينة في الجدول رقم (28.2) الذي يبين أن قيمة f محسوبة لمحور الرابع تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري ،تساوي 4.673 وهي اكبر من قيمةf الجدولية 2.72 ، كما أن قيمة مستوى دلالة تساوي 0.005وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في محور الخامس يعزي للخبرة المهنية.

كما تبين أن قيمة f المحسوبة لكل محور من المحاور المتبقية اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 2.72، ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور المتبقية تساوي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة المتبقية تعزي للخبرة المهنية.

وبصفة عامة يبين أن قيمة f محسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.572 وهي اقل من f الجدولية التي تساوي 2.72 ،كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0.207 وهو اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة تعزي للخبرة المهنية حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (26.2)** نتائج التحليل التباين الأحادي (one way anova) بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي الخبرة المهنية.

| المحور | عنوان المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةf | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.448 | 4 | 0.112 | 0.215 | 0.928 |
| | | داخل المجموعات | 15.618 | 30 | 0.521 | | |
| | | المجموع | 16.067 | 34 | | | |
| 2 | مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.260 | 4 | 0.065 | 0.263 | 0.899 |
| | | داخل المجموعات | 7.404 | 30 | 0.247 | | |
| | | المجموع | 7.663 | 34 | | | |
| 3 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة | بين المجموعات | 2.649 | 4 | 0.662 | 2.372 | 0.075 |
| | | داخل المجموعات | 8.378 | 30 | 0.279 | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | المجموع | 11.027 | 34 | | | |
| 4 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 2.622 | 4 | 0.655 | 4.673 | 0.005 |
| | | داخل المجموعات | 4.208 | 30 | 0.140 | | |
| | | المجموع | 6.830 | 34 | | | |
| 5 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 1.811 | 4 | 0.453 | 1.037 | 0.405 |
| | | داخل المجموعات | 13.097 | 30 | 0.140 | | |
| | | المجموع | 14.908 | 34 | | | |
| 6 | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.216 | 4 | 0.054 | 0.351 | 0.841 |
| | | داخل المجموعات | 4.627 | 30 | 0.154 | | |
| | | المجموع | 4.841 | 34 | | | |
| | جميع المحاور | بين المجموعات | 0.567 | 4 | 0.142 | 1.572 | 0.207 |
| | | داخل المجموعات | 2.706 | 30 | 0.090 | | |
| | | المجموع | 3.274 | 34 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha$=0.05 بين آراء أفراد العينة الدراسة حول دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي إلى العمر.

تم استخدام اختبار التحليل التباين الأحادي للاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، تعزي للعمر والنتائج مبينة في الجدول رقم (29.2) الذي يبين أن قيمة f محسوبة لكل محور اقل من f الجدولية التي تساوي 2.72،كما أن قيمة مستوى دلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة تعزي للعمر.

وبصفة عامة يبين أن قيمة f محسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.176 وهي اقل من f الجدولية التي تساوي 2.72 ،كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0.912 وهو اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha$=0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة تعزي للعمر حول دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

**جدول رقم (27.2)** نتائج التحليل التباين الأحادي **(one way anova)** بين الإجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري تعزي العمر.

| المحور | عنوان المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.789 | 3 | 0.263 | 0.534 | 0.663 |
| | | داخل المجموعات | 15.278 | 31 | 0.493 | | |
| | | المجموع | 16.067 | 34 | | | |
| 2 | مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.191 | 3 | 0.064 | 0.265 | 0.850 |
| | | داخل المجموعات | 7.472 | 31 | 0.241 | | |
| | | المجموع | 7.663 | 34 | | | |
| 3 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.578 | 3 | 0.193 | 0.572 | 0.638 |
| | | داخل المجموعات | 10.449 | 31 | 0.337 | | |
| | | المجموع | 11.027 | 34 | | | |
| 4 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 1.151 | 3 | 0.384 | 2.095 | 0.121 |
| | | داخل المجموعات | 5.679 | 31 | 0.183 | | |
| | | المجموع | 6.830 | 34 | | | |
| 5 | يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.757 | 3 | 0.252 | 0.553 | 0.650 |
| | | داخل المجموعات | 14.151 | 31 | 0.456 | | |
| | | المجموع | 14.908 | 34 | | | |
| 6 | يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري | بين المجموعات | 0.383 | 3 | 0.128 | 0.888 | 0.458 |
| | | داخل المجموعات | 4.458 | 31 | 0.144 | | |
| | | المجموع | 4.841 | 34 | | | |
| جميع المحاور | | بين المجموعات | 0.055 | 3 | 0.018 | 0.176 | 0.912 |
| | | داخل المجموعات | 3.219 | 31 | 0.104 | | |
| | | المجموع | 3.274 | 34 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

**خلاصة الفصل**

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري انطلاقا من النتائج الاستبيان التي تم تحليله إحصائيا، مما مهد لتأكيد الفرضيات حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطيه قوية ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري عند مستوى دلالة ($\alpha$=0.000).

كما تم الإجابة على الفرضية يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وظاهرة الفساد المالي والإداري.

# خاتمة

**الخاتمة:**

في ضوء الأزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، زاد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات إلى العديد من الدول المتقدمة، مما لها دور فعال في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، الذي تعاني منه مختلف الشركات، حيث تقوم حوكمة الشركات بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وتحديداً المساهمين وإدارة الشركة التنفيذية ومجلس الإدارة، بحيث تحدد حوكمة شركات مسؤوليات كل طرف وحقوقه، وتهدف إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركات التقييد بها، وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ تعتبر مرجعية لكافة المؤسسات والشركات، ومن أهم هذه المبادئ وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من خلال وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة التي تتوافق وتنسجم مع القوانين الأخرى السائدة في البلد بالإضافة إلى تشجيع فعالية الأسواق المالية في الدولة وحرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود وتأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدولة كما تؤكد مبادئ حوكمة الشركات على تمتع المساهمين بالحقوق التي يضمنها لهم القانون وعلى المساواة بين المساهمين ، وتؤكد قواعد حوكمة الشركات على ضرورة تأسيس مجلس إدارة حسب تركيبه، وآلية انتخاب تتوافق مع القوانين ذات العلاقة في الدولة، وتحدد مسؤوليات معينة لمجلس الإدارة، يجب ألا تتداخل مع مسؤوليات الإدارة التنفيذية، كما تشدد مبادئها على ضرورة الإفصاح عن بيانات الشركة المالية وعملياتها بشكل دقيق ومنتظم، وبذلك تعتبر حوكمة الشركات الدور الفعال في معالجة الأزمات المالية والفساد المالي والإداري.

ومن خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال التطبيق السليم لها، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وبناء عليها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

**1- نتائج الدراسة:**

في نهاية هذه الدراسة تم استنتاج ما يلي:

- **نتائج نظرية:**

- تعمل حوكمة الشركات على تنظيم العلاقات بين إدارة الشركة و أصحاب رأس المال والأطراف الأخرى ذات المصالح بالشركة؛

- تعتبر حوكمة الشركات النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، من أجل ضمان الحفاظ على حقوق ومصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بها؛

- التطبيق الجيد لحوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين أداء الشركات وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، مما يساهم في جلب رؤوس الأموال ويزيد من قدرة الشركات في المنافسة على الأجل الطويل؛

- تهدف حوكمة الشركات على توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للشركة، مع فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الإفصاح و الشفافية وتوفير المعلومات؛(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى).

- يؤدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات إلى الحد من الفساد المالي والإداري، و زيادة ثقة المستثمرين في مجالس إدارة الشركات،وبتالي تؤدي إلى جذب مستثمرين محليين وأجانب؛

- تعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه الشركات، مما تؤدي إلى شلل عملية التنمية والبناء الاقتصادي؛

- أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع التي أخذت اتساعا كبيرا على صعيد اقتصاديات دول العالم، كما أصبح تطبيقها شعارا يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء ووسيلة للقضاء على الفساد المالي والإداري.(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية).

**نتائج ميدانية:**

- أظهرت الدراسة على وجود علاقة طردية بين تطبيق حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، وعلى أهمية وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات؛

- إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر بنسب متفاوتة من مبدأ إلى أخر في الحد من الفساد المالي والإداري؛

- مبدأ وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، على تحسين أداء صناديق الاستثمار. هو أكثر المبادئ تأثيرا في الحد من الفساد المالي والإداري حيث بلغ المتوسط الحسابي( 4.22)، والوزن النسبي(70.39%)؛

- مبدأ إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، على تحسين أداء صناديق الاستثمار، هو اقل مبادئ تأثير في الحد من الفساد المالي والإداري.(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة).

## 2- التوصيات:

- ضرورة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وإصدار قوانين تنص على تطبيقها، للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات؛

- التزام الشركات بالشفافية والإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة و المتعلقة بعوامل المخاطرة المنظورة والعمل على مواجهتها؛

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على توفير كافة المعلومات، وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، وكذلك على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛

- العمل بفعالية على توعية المجتمع بحوكمة الشركات من خلال الندوات والمؤتمرات ودراسة هذا المفهوم الجديد وكيفية تطبيقه في الشركات.

## 3- أفاق الدراسة:

من حوصلة ما تعرضنا له في هذا البحث المتواضع، نطمح في المستقبل إلى توسيع الدراسة إلى أبحاث أخرى، والتي من شأنها إن تثري هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي لها علاقة بهذه الدراسة:

- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء العام للمؤسسات.
- أهمية اعتماد حوكمة الشركات على تفعيل المراجعة الداخلية في الجزائر.
- دور حوكمة الشركات في رفع الأداء لمؤسسات التامين في الجزائر.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر الله على حسن عونه وتوفيقه لنا، فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن نفسنا والشيطان، إلى هنا نكون قد أكملنا هذه الدراسة فلم يبقى لنا إلا أن ندعو الله أن يوفقنا.

# المراجع

**قائمة المراجع:**

**I. المراجع باللغة العربية :**


1. أبو العطاء نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8، جانفي 2000.
2. أسيل جبار عنبر، استراتجية مقترحة لمكافحة الفساد الإداري، المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية، 2012.
3. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
4. بديع جميل القدوة" الفساد آثار سبل مكافحته" مجلة كلية الرافدين"، العدد 18، 2006.
5. خلف عبد الله الواردات، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
6. دليل البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة، مركز الأهرام، 1997.
7. الصالح أحمد علي، بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملاءمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط، رسالة دكتوراه فلسفة في الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.
8. عصام عبد الوهاب البرزنجي، علي محمد بدير ومهدي ياسين السلامي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، العامل لطباعة الكتاب، سنة 2011.
9. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
10. عمار طارق العاني، الفساد الإداري وطرق مكافحته، مجلة مستقبل العراق، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2007.
11. عميري صافية، "دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.
12. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (93)، مجلد (22)، سنة 2016.
13. محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية، جامعة بنها، مصر، 2007.

14. محمد سليمان مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة )، الدار الجامعية، مصر، 2000.

15. محمود عبد الفضيل،" الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، مجلة مستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 243، 1999.

16. مركز المشروعات الدولية الخاصة، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، القاهرة، 2003.

17. مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التقرير السنوي الإستراتيجي، الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي، بغداد، 2008.

18. مصطفى يوسف كافي، أزمة مالية اقتصادية عالمية وحوكمة الشركات، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

19. موسى سهام، خالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012.

20. هوام جمعة وآخرون، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، 18-19 نوفمبر 2009.

**II. المراجع باللغة الأجنبية:**

1.Monk, R. and Minow, N., “Corporate Governance”, 2nd ed, Black Well Publishers, Malden, 2001.

2.Report of the committee on the financial Aspects of Corporate Governance, “The Financial Aspects Of Corporate Governance”, London: Burgess Science Press, December 1992.

# الملاحق

**الملحق(1): استبيان الدراسة**

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
**قسم علوم المالية والمحاسبة تخصص : محاسبة**

**استبيان حول :**

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث ، ويهدف إلى دراسة **"دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري"**

سيدي المحترم:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أتشرف بأن أطلب من سيادتكم تخصيص جزء من وقتكم للإجابة على محتويات هذا الاستبيان، والمتعلق بإعداد مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة تحت عنوان: **"دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري"** .

أرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويدنا بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة ( X ) على الإجابة التي ترونها ملائمة، كما نأمل بأن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث. علما بأن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي لا غير، وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

**القسم الأول : المعلومات الشخصية**

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة ( X )

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **I) بيانات عامة عن مستوفى الاستمارة** | | | | |
| 02 | العمر | أقل من 30 | 30 إلى أقل من 40 | 40 إلى أقل من 50 | 50 سنة فأكثر | |
| | | | | | | |
| 03 | المؤهل العلمي | ثانوي أو أقل | ليسانس | ماجستير | دكتوراه | أخرى |
| | | | | | | |
| 04 | التخصص العلمي | علوم مالية ومحاسبة | علوم تجارية | علوم اقتصاد | علوم التسيير | أخرى |
| | | | | | | |
| 05 | الوظيفة الحالية | عضو مجلس الإدارة | مراجع داخلي | محافظ حسابات | مدير أو مستشار مالي | أخرى |
| | | | | | | |
| 06 | الخبرة المهنية | أقل من 5 سنوات | 5 إلى أقل من 10 | 10 إلى أقل من 15 | 15 إلى أقل من 20 | 20 سنة فأكثر |
| | | | | | | |

**القسم الثاني :** فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بمبادئ الحوكمة، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية

**المحور الأول: مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري**

| الرقم | الفقرات | موافق بشدة | غير موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إن احتفاظ الشركة بدليل الحوكمة يعكس رغبة الشركة في إتباع أحدث الممارسات السليمة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 2 | إن توافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 3 | إن اتسام متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارة وأصحاب المصالح يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 4 | إن توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية وتطبيق القوانين بين مختلف الجهات يساعد على التنفيذ الفعال لإطار الحوكمة في المجال الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 5 | إن تمتع هيكل الحوكمة بالشفافية يزيد ثقة أصحاب المصالح بجودة أدائها المالي والإداري للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.. | | | | | |
| 6 | إن وجود لجان ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة تطبيق إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة يزيد من ثقة أصحاب المصالح في فعالية إطار الحوكمة مما يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. | | | | | |

**المحور الثاني : مدى تأثر وجود إطار فعّال لحماية حقوق حملة المساهمين وتسهيل ممارستهم في الحد من الفساد المالي والإداري**

| الرقم | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إن وجود اللوائح والأنظمة الداخلية للشركة لكافة الإجراءات اللازمة لتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم يؤدي إلى زيادة ثقة المالكين بجودة أدائها للحد من الفساد المالي والإداري | | | | | |
| 2 | يحصل حملة الأسهم على المعلومات ذات الصلة بأداء الصناديق في الوقت المناسب وبشكل دوري مما يؤدي إلى زيادة ثقة بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري | | | | | |
| 3 | إن حصول حملة الأسهم على المعلومات مجانا ودون تكلفة يزيد من ثقة المالكين بجودة أدائهم للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 4 | وجود الحق لحملة الأسهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، يزيد من ثقة حملة الأسهم بالشركة على تحسين أدائهم مما تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 5 | يجيب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة أصحاب المصالح فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 6 | إن وجود الحق لأصحاب المصالح بالرقابة على الأداء المالي والتشغيلي لشركة والإطلاع على استثماراتها يؤثر على أدائها للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |

**المحور الثالث:يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة حملة الوثائق الشركات، للحد من الفساد المالي والإداري**

| الرقم | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إن معاملة كافة حملة الوثائق من نفس الطبقة معاملة متساوية من حيث الحقوق يزيد من ثقة حملة الوثائق بالتطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 2 | حصول حملة الوثائق على كافة المعلومات المتعلقة بأداء الشركة دون تميز يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري.. | | | | | |
| 3 | إن وجود حماية لحملة الوثائق الأقلية من أي إساءة أو استغلال التي قد يقوم بها أصحاب النسب الحاكمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى زيادة ثقة حملة الوثائق بحسن أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 4 | إزالة أي عوائق تحول دون إتمام عملية التصويت من قبل حملة الوثائق الأجانب أو عبر الحدود يؤدي إلى التطبيق الفعّال لإطار الحوكمة في للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | إن إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى يؤثر على تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 6 | قيام حملة الوثائق في حال تضارب المصالح بينهم، باللجوء إلى الإفصاح عن هذا التضارب يعكس الأداء الجيد للحد من الفساد المالي والإداري.. | | | | | |

**المحور الرابع: يؤثر وجود آليات وأنظمة في الشركة، تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، للحد من الفساد المالي والإداري**

| الرقم | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إن احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى رفع مستوى الأداء للحد من الفساد المالي والإداري.. | | | | | |
| 2 | إن حصول أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب، على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي للقيام بمسؤولياتهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 3 | إن قدرة أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين والجهات التي تمثلهم، إيصال أي أعمال غير قانونية إلى مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من | | | | | |
| 4 | وجود إطار فعّال لمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 5 | إن إعلام أصحاب المصالح وبشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالعمل في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 6 | تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الأخذ بمقترحاتهم في أساليب تنفيذ العمل لتحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |

**المحور الخامس: يؤثر إتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة والشفافية الجيدة، للحد من الفساد المالي والإداري**

| الرقم | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إن الافصاح عن كافة معلومات الشركة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري.. | | | | | |
| 2 | إن الإفصاح عن كافة التقارير المالية والغير المالية المتعلقة بالشركة وبشفافية تامة، وصدورها وفق المعايير المحاسبية الدولية يعكس فعّالية تطبيق إطار الحوكمة في المجال للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 3 | إن شمول الإفصاح عن السياسات المتعلقة بمكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين يؤدي إلى تحسين أدائها للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 4 | وجود صفحة الالكترونية للشركة تشمل كافة المعلومات المالية والإدارية وتحدث بشكل دائم يؤثر على التقييم الجيد لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 5 | وجود مدققين خارجيين مستقلين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الشركة يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 6 | التصريح عن أي عقوبة أو جزاء أو أي قيد احتياطي مفروض على الشركة في الجهات الإعلامية المختلفة يعكس فعّالية تطبيق لائحة الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |

**المحور السادس: يؤثر وجود إطار فعّال، يضمن الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ويحدد مسؤولياتهم، للحد من الفساد المالي والإداري**

| الرقم | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | متابعة مجلس الإدارة الرقابة الفعّالة على كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة وإجراء التعديلات عند الحاجة للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 2 | قيام مجلس الإدارة بتحديد المكافآت والمرتبات، واختيار كبار مدراء التنفيذيين والإشراف على أدائهم يؤدي إلى تحسين أداء للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 3 | إن إجراء عمليات الترشيح والانتخابات بشفافية يؤثر على تقييم أداء مدراء للحد من الفساد المالي والإداري.. | | | | | |
| 4 | تأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين في للحد من الفساد المالي والإداري.. | | | | | |
| 5 | إن الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي يؤثر الرقابة الفعالة لأداء للحد من الفساد المالي والإداري. للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |
| 6 | إن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء مجلس إدارة للحد من الفساد المالي والإداري. | | | | | |

الملحق(2): الإختبارات والأساليب الإحصائية للإستبيان عن طريق برنامج spss

## Nonparametric Correlations

**Correlations**

| | | | A | B | C | D | E | F | T |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | A | Correlation Coefficient | 1.000 | .451** | .022 | .257 | .153 | .322 | .531** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .007 | .902 | .137 | .381 | .059 | .001 |
| | | N | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 |
| | B | Correlation Coefficient | .451** | 1.000 | .497** | .463** | .432** | .465** | .815** |
| | | Sig. (2-tailed) | .007 | . | .002 | .005 | .009 | .005 | .000 |
| | | N | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 |
| | C | Correlation Coefficient | .022 | .497** | 1.000 | .369* | .423* | .380* | .707** |
| | | Sig. (2-tailed) | .902 | .002 | . | .029 | .011 | .025 | .000 |
| | | N | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 |
| | D | Correlation Coefficient | .257 | .463** | .369* | 1.000 | .305 | .483** | .612** |
| | | Sig. (2-tailed) | .137 | .005 | .029 | . | .074 | .003 | .000 |
| | | N | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 |
| | E | Correlation Coefficient | .153 | .432** | .423* | .305 | 1.000 | .002 | .595** |
| | | Sig. (2-tailed) | .381 | .009 | .011 | .074 | . | .992 | .000 |
| | | N | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 |
| | F | Correlation Coefficient | .322 | .465** | .380* | .483** | .002 | 1.000 | .598** |
| | | Sig. (2-tailed) | .059 | .005 | .025 | .003 | .992 | . | .000 |
| | | N | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 |
| | T | Correlation Coefficient | .531** | .815** | .707** | .612** | .595** | .598** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .001 | .000 | .000 | .000 | .000 | .000 | . |
| | | N | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 | 35 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .855 | 6 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .891 | 6 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .613 | 6 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .718 | 6 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .675 | 6 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .864 | 6 |

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| A | 35 | 4.0667 | .68742 | .11620 |
| B | 35 | 3.9905 | .47476 | .08025 |
| C | 35 | 3.8286 | .56949 | .09626 |
| D | 35 | 4.2238 | .44820 | .07576 |
| E | 35 | 3.9095 | .66217 | .11193 |
| F | 35 | 4.1905 | .37735 | .06378 |
| T | 35 | 4.0349 | .31030 | .05245 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | T | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| A | 9.180 | 34 | .000 | 1.06667 | .8305 | 1.3028 |
| B | 12.343 | 34 | .000 | .99048 | .8274 | 1.1536 |
| C | 8.607 | 34 | .000 | .82857 | .6329 | 1.0242 |
| D | 16.154 | 34 | .000 | 1.22381 | 1.0698 | 1.3778 |
| E | 8.126 | 34 | .000 | .90952 | .6821 | 1.1370 |
| F | 18.664 | 34 | .000 | 1.19048 | 1.0609 | 1.3201 |
| T | 19.732 | 34 | .000 | 1.03492 | .9283 | 1.1415 |

تم بحمد الله